إشكالية التغيير السياسي في الجزائر

د.كريبش نبيل
أستاذ محاضر/ قسم العلوم السياسية/ جامعة جيجل/ الجزائر
dr_kribeche@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: ٢٠١٩/٦/١٨ تاريخ قبول النشر:٢٠١٩/١٠/٢١ تاريخ النشر:٢٠٢٠/٦/٣٠

الملخص:

يرمي البحث إلى دراسة أزمة التغيير السياسي انطلاقا من ثلاثة مراحل، الأولى تركز على أزمتي الشرعية السياسية والتأجيل الديمقراطي باعتبارهما مسألتان أساسيتان في تحليل ظاهرة الصراع على السلطة من خلال الجدلية القائمة بين مفهوم الشرعية التاريخية والهشاشة المؤسسية التي تطورت من الناحية الزمنية من بداية نشأة الدولة في عام ١٩٦٢ إلى غاية مرحلة التعددية الحزبية ووقف المسار الانتخابي في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي ، بينما تركز الثانية على مسألة احتكار السلطة في مرحلة ما بعد الإرهاب والمصالحة الوطنية وفقا لاعتبارات سياسية واجتماعية وأمنية كثيرة بغرض تمديد عمر النظام و تجنب مطالب التغيير السياسي التي أفرزتها ثورات الربيع العربي من خلال آليات شراء السلم الاجتماعي ومبررات سياسات التقشف المختلفة، أما المرحلة الثالثة فقد ركزت على مبررات رفض التغيير السياسي لأجل الاستمرارية في الحكم على اعتبار أن الأبعاد الصراعية والتمثيلية لمبررات رفض التغيير في مرحلة ما قبل نهاية حكم بوتفليقة لم تقتصر على مشكلات الطموح والصراع السياسي من أجل خلافة الرئيس وإنما تعدت إلى عوامل أخرى لأجل ضمان حماية المصالح عن طريق مساندة تمديد ولايته إلى فترة رئاسية خامسة .

الكلمات المفتاحية: التغيير السياسي، الشرعية السياسية، التعددية السياسية، الشرعية الثورية، الانتقال الديمقراطي.

The problem of political change in Algeria

Dr.Kreepsh Nabil

Department of Political Science / University of Jijel / Algeria

Abstract:

The article aims to study the crisis of political change from three Phases . The first focuses on the crises of political legitimacy and democratic postponement, as fundamental issues in analyzing the phenomenon of power struggle through the dialectic between the concept of historical legitimacy and institutional fragility from the beginning of statehood in 1962 to the stage of multi-partyism and the cessation of the electoral process in the 1990s. While the second focuses on the question of the monopoly of power in the post-terrorism and national reconciliation according to considerations Political, social and security measures to prolong the life of the regime and avoid the demands of political change brought about by the revolutions of the Arab Spring through the mechanisms of buying social peace and the justification of the various austerity policies. The third stage focuses on the justification of rejection of political change in order to stay in power, considering that the dimensions of conflict and representation and the reasons for rejecting change before the end of Bouteflika's rule were not confined to the problems of ambition and political struggle for the succession of the president, but went beyond other factors to ensure the protection of interests by supporting the extension of his term to a fifth term.

Keywords: political change, political legitimacy, political pluralism, revolutionary legitimacy, democratic transition

مقدمة:

لقد ظلت مساعي احتواء الأزمة السياسية في مرحلة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة(١)غير قادرة على تجاوز التوازنات الهيكلية للمجال السياسي العام، بسبب طبيعة المكاسب العصبوية البيروقراطية والأوليغارشية ودورها في تقويض مسارات

النسيج الاجتماعي والسياسي من خلال الصراع أو التنافس على السلطة السياسية ومنع الانتقال من عهد الشرعية التاريخية la légitimité historique إلى عهد الشرعية الدستورية كما تقتضيه خصوصية الحالة الاستثنائية الجزائرية من الحراك العربي، حيث لم تبرز أزمة الممارسة الديمقراطية في هذا الإطار كنتيجة حتمية فقط لانكشاف عرى التمثيل الديمقراطي المؤسسي وانحسار قواعد لعبته السياسية في قوى مالية وعصبوية كثيرة ، وإنما ظهرت أيضا كإستراتيجية عملية تسعى إلى مواجهة سيناريوهات تغيير النظام والحفاظ عليه بغض النظر عن ترهل محورية خطابه السياسي وتراجع مستوى قدرته في معالجة مظاهر عجزه القديمة(٢). مما عزز درجة التساؤل حول طبيعة الدولة المرجوة في هذا الإطار ومدى فعالية ترتيباتها المؤسساتية لأجل حل مشكلة الخلاف والصراع على السلطة السياسية ، وكيفية إضعاف آليات إعادة إنتاج نظامها السياسي بعيدا عن التأثيرات السياسية والمالية لأصحاب المصالح وشبكاتها الأفقية والعمودية في ظل ضعف شرعية الطبقة السياسية وعدم انسجامها مع ميولات الرأي العام واتجاهاته المختلفة.

وعموما ، الورقة البحثية تحاول دراسة إشكالية التغيير السياسي في الجزائر خلال حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي : ما علاقة أزمة التغيير السياسي بالشرعية التاريخية والهشاشة المؤسسية التي عرفتها مرحلة التعددية السياسية ؟ وماهي المبررات الداخلية والخارجية للاستئثارالعام بالسلطة السياسية بعد القضاء عن الإرهاب ؟ و كيف أثرت الأبعاد الصراعية والتمثيلية لمرحلة ماقبل نهاية حكم بوتفليقة على عملية رفض التغيير السياسي ؟ وذلك ضمن ثلاثة مباحث ، الأول يتناول أزمة التغيير السياسي في ظل الجدلية القائمة بين مفهوم الشرعية التاريخية المستمد من مباديء وأهداف الثورة التحريرية لعام ١٩٥٤ ومشكلة الهشاشة المؤسسية التي ميزت هياكل النظام السياسي في مرحلة التعددية السياسية التي بدأت مند فبراير ١٩٨٩، و هذا من خلال إبراز دورهما في إفراز أزمتين مزمنتين: أزمة الشرعية السياسية وأزمة تأجيل مطلب التغيير الديمقراطي وفقا لمبررات وعوامل

تاريخية ومؤسسية مختلفة. والثاني يتعلق بدراسة بعض مبررات الاستئثار العام بالسلطة السياسية في مرحلة ما بعد الإرهاب انطلاقا من عوامل داخلية وخارجية كثيرة . أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة الأبعاد الصراعية والتمثيلية لرفض التغيير السياسي في مرحلة ماقبل نهاية حكم بوتفليقة ، ذات العلاقة بمشكلة الطموح والصراع لخلافة الرئيس المريض و حماية المصالح الظرفية من خلال التمسك بمطلب الترشح للعهدة الرئاسية الخامسة، رغم استمرارية حالة الجمود السياسي وانعكاساتها على هشاشة ومصداقية المؤسسات التمثيلية في ظل تنامي مطالب التغيير السلمي ومفاهيم المقاطعة والامتناع عن التصويت بشكل كبير في صفوف قوى المعارضة.

المبحث الأول: **أزمة التغيير بين جدلية الشرعية التاريخية والهشاشة المؤسسية**

بغض النظر عن الضبابية والغموض التي قد تكتنف مفهوم الشرعية في جانبها النظري والمعرفي (المنهجي– النقدي) ومصادر أسباب أزمتها العملية والتطبيقية في مختلف التجارب النموذجية السياسية والاجتماعية الراهنة ، يمكن مناقشة وتحليل أزمة التغيير السياسي في الجزائر انطلاقا من مجموعة من الأسس التاريخية والمبررات العملية لتأكيد حالة التمسك بالسلطة السياسية ومدى تأثرها بمتغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية كثيرة كمايلي:

أولا–أزمة الشرعية السياسية: ترتبط أزمة الشرعية السياسية من الناحية النظرية بطبيعة النظام السياسي وأدوات حكمه الأساسية التي تجعل من السلطة السياسية مجرد نشاط عام توجهه من الناحية الشكلية جوانب الإدارة والتشريع والتنفيذ أما من حيث المضمون فتحكمه صفات الإكراه والتأثير والإلزام التي تتجلى في القوانين والقيم والأعراف السائدة في المجتمع(٣)،حيث عادة ما ينطلق ارتباط النظام السياسي بمبدأ الشرعية السياسية من الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تمييز طبيعة السلطة السياسية القائمة ودور بناها المؤسساتية والحزبية عمليا ونظريا، سواء فيما يتعلق بتكريس مفاهيم الطاعة والتأثير أو في مدى ممارستها لعلاقات القوة أو القدرة المكتسبة والمتبادلة ضمن

مجالات التفاعل والتوازن المطلوبة داخل النظام لتحقيق التوافق والانسجام بين مختلف مكوناته المصلحية والوظيفية الأفقية والعمودية.

الأمر الذي يجعل أزمة شرعية أي نظام سياسي مرهونة دائما بمدى محدودية فعاليته و تدهور مستوى قبوله العام هيكليا وبشريا، بالنظر لأهمية الأبعاد المؤسسية والقيمية في تحديد العلاقة التكاملية بين الواقع و القانون ودورها في زيادة مستويات الدفاع والحماية والضبط للحفاظ على ديمومة واستقرار السلطة السياسية به. فإذا كان النظام السياسي في حاجة دائمة ومستمرة إلى تجديد شرعيته عن طريق الانتخابات والتنافس الحزبي أو غيرها من الوسائل ، فان افتقار الشرعية لمبدأ العمومية والكمال بسبب ميزتها النسبية والمصلحية(٤) ، لا ينبغي أن يؤثر بأي حال من الأحوال على مسألة استحقاق السلطة السياسية لعنصري الطاعة والتأييد وضرورة اقترانها بمدى استمراريتها وديمومتها واتساق عملية ممارسة الحكم فيها مع الإجراءات والعوامل الشكلية – القانونية (الدستورية) التي تقوم عليها والعوامل القيمية – الشعورية (الرضى والقناعة) التي تدعمها.

وبناء على ذلك ، لايكون النظام السياسي شرعيا إلا حينما يسود الشعور والاقتناع بقبوله، سواء لأنه يخدم المصلحة العامة ويحقق الكفاءة والنزاهة أو لأن سياساته وأهدافه ووظائفه تتوافق مع قيم المجتمع ومصالحه المختلفة، مادامت الشرعية في اعتقادنا ليست إلا ممارسة وتمثيل عام لمصالح الأفراد وأهداف المجتمع بما يضمن شروط الهيمنة والخضوع الحقوقية والعملية ويتجاوز غطاء المعايير الشخصية والمبررات القدسية والإديولوجية (الدينية ، الوطنية ، الثورية...) التي قد يتم اللجوء إليها لأجل مواجهة إشكالية الهشاشة المؤسسية وضمان استمرارية السلطة السياسية واستقرارها، بغض النظر عن بدائل المقاربة المؤسساتية ومتطلبات التكامل الوظيفي الهيكلية والقطاعية على مستوى السلطات والصلاحيات.

إن النظام الشرعي بالنسبة للمواطن حسب ماكس فيبر Max weber هو نظام صالح ويستحق التأييد والطاعة (٥) ، أما النظام السياسي الذي يمثل عند غابريل الموند

G.Almond نسقا عاما من التفاعلات والوظائف فانه لا يملك في إطار التكيف مع أوضاع المجتمع السائدة إلا خيار المحافظة عليه أو تبديله وتحويله ، مادامت السلطة السياسية » لا تكون مقبولة بشكل كامل بل تحاول طوال فترة وجودها تاكيد مشروعها أكثر من اعتبارها سلطة مشروعة، ذلك أن المشروعية ليست بالشيء الذي يمكن تملكه... انما هي نوع من العلاقة التي يمكن أن تتهم في كل وقت « (٦) ، كما أن كفاءة وقدرة النظام السياسي تتوقف عند حالة قبول الناس له أو رفضه بأساليب مختلفة كالمقاومة واللامبالاة والاغتراب ... وغيرها من العوامل التي تؤثر في شرعيته واستمراريته ، على أساس أن الشرعية السياسية من حيث الطبيعة ما هي إلا قبول للسلطة من طرف الشعب بشكل عملي وتطوري يضمن صفات التدرج والتوافق والتفاعل والاقتناع والتأييد لمختلف تصورات النظام ومبادئه وفعاليته. أما من حيث النوع فالشرعية قد تكون ثورية أو دستورية خاضعة للقوانين والمؤسسات ومبدأ المشاركة في الحكم، مادام أن الشرعية المؤسسية(البنيوية الدستورية) لا تقوم إلا على عناصر أساسية هي: الدستور ، التمثيل والانجاز.(٧)، وهو مايعني أن النظام السياسي يكون دائما في حالة بحث عن إعادة التوازن لان التوازن فيه كما يقول دافيد استون D.Eston لا يأتي بصورة عرضية وإنما نتيجة لمجموعة من الضغوط والمخاطر(٨).

ولعل من أهم الانتقادات التي يمكن توجيهها لأزمة الشرعية السياسية في الجزائر من حيث جوانب الممارسة والتمثيل ، ما يتعلق بعلاقة الثورة بالحكم ودوافعها الحركية والشعبية لاحتكار السلطة السياسية والقضاء على المعارضة، رغم أهمية تكريس مبدأ الفصل بين الثورة والايدولوجيا في إحداث التغيير الجذري على الصعيدين النظري والعملي(٩).حيث إذا كان الاستبداد قد وظف على مستوى الثقافة الغربية لتبرير الاحتلال والسيطرة مثلما برر مطلب التغيير في زمن الحداثة أو التحديث من خلال استغلال مفاهيم الحرية والتحرر والثورة الصناعية والتقنية(١٠)، فان حالة التبعية السياسية والاقتصادية التي يعرفها الواقع اليوم قد بررت حالة التمسك بمصادر الشرعية التقليدية لتجنب التغيير الجذري وضمان حماية مجال الهيمنة والنفوذ للأجهزة

البيروقراطية المركزية وعلاقة رجال المال والأعمال والمؤسسة العسكرية بمراكز اتخاذ القرار، انطلاقا من مشكلة محدودية القدرة على استيعاب تحولات البيئة الاجتماعية وتفاعلاتها الإقليمية والدولية(١١) بالإضافة إلى مسألة الاعتماد الكبير على مفاهيم الولاء والانجاز في بناء علاقة الحاكم بالمحكوم وتجديد مفهوم الشرعية بوسائل رمزية ومادية دون الفصل في جوهر المسائل الاجتماعية والسياسية المختلفة علائقيا ووظيفيا .فكما لا يمكن تنويع مصادر الشرعية وتجديدها بمبررات شكلية لا يكون التعاطي ايجابيا كذلك مع خيارات الوعي العام وتحديات الواقع الحقيقية دون شرعنة سلطة الحكم من منظور ديمقراطي يأخذ بعين الاعتبار مبدأ الإرادة الشعبية الذاتية والمستقلة من خلال نتائج الانتخابات وليس وفقا للمحددات الخارجية والافتراضات الوهمية التي تميز مفهوم الشرعنة غير المتجانسة في الأنظمة الديكتاتورية(١٢).

وعلى العموم، يمكن إبراز أزمة الشرعية السياسية من الناحية الداخلية والخارجية في الكثير من القضايا السياسية والاجتماعية منها:

– طبيعة نموذج الاستبداد السياسي السائد ودوره في إرساء مصادر الشرعية التقليدية(التقاليد ،الكارزما، الانقلاب الثوري) وتقسيم البلدان العربية الى أنماط مختلفة :سلفية ، تكنوقراطية، وشعبوية متأزمة مثل الجزائر.(١٣)

– مشكلة بناء الدولة القطرية العربية (الدستورية والمؤسساتية) ومحدودية انجازاتها التنموية و عدم فعالية إدارتها للشأن العام بالإضافة إلى أثارها السلبية على مفاهيم الهيبة والثقة والتأييد والقدرة على التمثيل العام لمختلف المطالب والقيم المجتمعية.(١٤)

– حالة الاحتقان بين السلطة والمجتمع التي فرضت هامشا ديمقرا طيا محدودا ومقيدا من الناحية القانونية والأمنية والسياسية والإدارية، بسبب الاعتماد على إصلاحات جزئية و شكلية (ظرفية ، براغماتية) وتعددية شبه تنافسية(ليبرالية تسلطية liberalized autocracy) لضمان استمرارية النخب الحاكمة، حيث ترتبط أزمة الشرعية السياسية هنا بأزمة التحول الديمقراطي العربي التي ارتبطت بخيارات تكتيكية براغماتية داخلية وخارجية بغية مواجهة أبعاد الأزمة المجتمعية المتعددة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وأمنيا

وليس من أجل بناء نظام ديمقراطي حقيقي يحترم مبادئ التداول السلمي على السلطة السياسية والفصل بين السلطات ويكرس قيم المساءلة والمراقبة، مادام الانتقال جاء بعد تفاقم أزمات البطالة والفقر والتضخم والمديونية بل وبروز الرغبة في التكيف مع التحولات الجديدة التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك المعسكر الاشتراكي. أو بعبارة أخرى إن التغيير السياسي العربي الذي حدث في هذه المرحلة قد تأثر بعوامل داخلية وخارجية كثيرة منها:(١٥)

- البعد العالمي للديمقراطية وحقوق الإنسان.
- انتشار ثورة المعلومات والاتصال .
- سياسات التثبيث الهيكلي .
- إشكاليات العلاقة بين: الدولة والسلطة والمجتمع والدولة.
- تأكل الشرعية السياسية.
- التبعية للخارج وضعف النظام الإقليمي العربي .
- الفساد السياسي والإداري .
- السلطة الأبوية.
- الممارسات الزبونية والولاءات الدينية والقبلية.

ثانيا–أزمة التأجيل الديمقراطي:يمكن توضيح خبايا هذه الأزمة ليس فقط من خلال تناول قضايا الصراع على السلطة السياسية في الجزائر وأبعادها المؤسساتية والسياسية المختلفة وإنما أيضا من ضرورة تحليل أهمية التغيير الجذري ومبررات ارثه السلطوية ، ذات العلاقة أولا بحالة التناقض أو الاختلاف الموجودة بين مشكلة "الشرعية الثورية" ومطلب"الشرعية الدستورية"، ومبررات انفصالها ثانيا عن قيود الحكم المطلق وإجراءاته الشكلية التي تجعل من جهة مسألة احتكار السلطة السياسية مجرد نتيجة لعدم القدرة على معالجة أزمات الدولة المتعددة واحتوائها ضمن إطار مؤسسي شرعي ومن جهة أخرى ليست إلا أداة لتعميق أزمة الثقة القائمة بين الحاكم والمحكوم وانفراط عقدها بين مختلف اتجاهات الشرعية التاريخية والدستورية والشعبية .

فمن الناحية التاريخية تعود أهمية الفقر الإيديولوجي للثورة التحريرية إلى مجموعة من المبررات السياسية والاجتماعية التي عجلت باندلاعها بعيدا عن البنى السياسية والتفكير المذهبي الذي كانت تمثله مختلف تيارات الحركة الوطنية في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي، تماشيا مع أهداف بيان ثورة أول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ التي ربطت قيادة الثورة وتوجيهها بجبهة التحرير الوطني حتى يمكن ضمان مشاركة جميع الشرائح والقوى السياسية والاجتماعية في الكفاح المسلح لنيل الاستقلال بغض النظر عن الاعتبارات الإيديولوجية والطبقية(١٦) .

غير أن عدم وجود برنامج سياسي وإيديولوجية واضحة بسبب النشأة العسكرية لجبهة التحرير الوطني قد أثر فيما بعد على عملية الانسجام التنظيمي ودورها في حل الخلافات والتضارب في المصالح والأهداف بين مراكز السلطة المتعددة بشكل سلمي وشرعي، رغم أهمية التنظيم المؤسساتي الذي ظهر في مؤتمر الصومام عام ١٩٥٦ لأجل حسم وحدة القيادة والسلطة والإجماع ، كما تجلى في ما يسمى بأزمة الوصول الى الحكم عام ١٩٦٢ ، حيث أسفر الصراع على السلطة السياسية في هذه المرحلة عن مجموعة من المظاهر والمميزات لعل من أهمها : (١٧)

– ضعف الأجهزة السياسية وعدم القدرة على التحكم فيها بسبب ظهور مراكز متعددة ومتضاربة للسلطة .

– عدم الانسجام بين الواقع والتصورات النظرية نتيجة الخلط والدمج بين المؤسسات وضعف مبدأ القيادة الجماعية.

– ضعف الصلاحيات المخولة بسبب تجسيد الجيش للسلطة الفعلية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وعدم الفصل بين ثنائية (الدولة– الحزب) و (الحزب– الجيش).

– عدم وجود آليات لحل الخلافات وتحديد المسؤوليات مما يجعل كل أزمة سياسية على مستوى السلطة تحل عن طريق العنف .

أما بعد الاستقلال فقد تطورت علاقة الانفصام مع الدولة ومؤسساتها انطلاقا من اعتبارات تاريخية وسيكولوجية كثيرة(١٨)، حيث تميز نظام الحكم في مرحلة الأحادية بمجموعة من المظاهر والسمات التي تكرس الانفراد بالسلطة السياسية وإخفاء الشرعية التاريخية الثورية ضمن واجهة دستورية ومؤسساتية شكلية(١٩) ، بعد تهميش دور الحزب وتحويله إلى وسيلة تعبوية لدعم النظام ، وتوسيع دور الجيش والمؤسسة التنفيذية من خلال التفعيل المركزي لدور الرئيس في حل التناقضات والصراعات القائمة بوسائل مختلفة، كالجمع بين الشرعية الثورية والدستورية و الاعتماد الكبير على عوامل التعبئة والشخصنة واحتكار العنف والحزب والجيش لأغراض سلطوية (٢٠).

وفي ظل ضبابية وغموض مفهوم التعددية السياسية ومدى إرسائه لخيار الحفاظ على النظام السياسي من منظور الشرعية الدستورية ظل النقاش كذلك مطروحا حول علاقة الجيش بالسلطة السياسية، رغم أهمية الإصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية التي ظهرت في هذه المرحلة ، سواء بسبب شساعة الهوة بين النص والواقع وعدم تغير طبيعة الممارسة السياسية أو لأهمية تدعيم دور الشعب ومؤسساته التمثيلية في تعزيز الديمقراطية التعددية وتجسيد التغييرات الدستورية الجديدة بما يضمن امتصاص الأزمات واحتواء القوى السياسية والاجتماعية المختلفة ، خاصة وأن أولويات مرحلة فشل تجربة التعددية السياسية عام ١٩٩٢ (٢١) ، قد أنصبت حول إجراءات مكافحة الإرهاب وتحقيق السلم المدني والمصالحة الوطنية ، كما شكلت أهم الأهداف والتحديات التي تضمنها برنامج مرشح الإجماع الوطني الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عند توليه الحكم في نيسان /أبريل ١٩٩٩.(٢٢)

وعموما، يمكن تفسير الارتباط الوثيق بين أزمة الشرعية وطبيعة الأوضاع السائدة في هذا الإطار،انطلاقا من السعي المستمر للنظام من اجل تجديد مصادر شرعيته وضمان تأثيره العام في المشهد السياسي والاجتماعي بالإضافة الى دوره في الاستفادة من "قاعدة الفرص" المتاحة قدر الإمكان، تماشيا مع الطبيعة السلطوية المعقدة التي تتميز بها الأنظمة السياسية العربية وتشعبات ممارساتها التأثيرية والمصلحية ، حيث

إلى جانب ارتباط مطلب التغيير السياسي العربي بمختلف عوائق الهشاشة التي تتميز بها القوى الاجتماعية والسياسية على المستوى العملي نتيجة إخفاقات تجارب التنمية والتحديث وانحسار جهود التكامل وعدم انصهارها في نموذج ناجح يمكن أن يقود حركة التغيير نحو بناء نظام ديمقراطي فعال(٢٣)،هناك في المقابل أزمة تضارب وعدم انسجام على صعيد المطالب والتصور بين مطالب التغيير المتنوعة حول قضايا كبرى كالتداول السلمي على السلطة السياسية وتعديل الدستور وتوسيع مجال المشاركة السياسية والمدنية... بل واستمرارية التمسك بمبررات الدمقرطة الدفاعية الأساسية:(٢٤)

- المرحلية (التدرجية).
- البنيوية (التخلف ، الطبقة الوسطى).
- التكوينية (النضج ، الثقافة السياسية ، الوعي ...) .
- الأمنية (منطق المؤامرة والقوى المعادية).

ولذلك بقيت أزمة الشرعية رهينة دائما بتغيير سياسي شكلي لم يؤد كما يقول جين شارب Gene Sharp إلى إحداث التحلل désintégration المطلوب سواء على مستوى علاقات القوة وتوازناتها أو على مستوى شروط التحول الأساسية التي تبدأ أولا بحالة عدم التعاون مع النظام ثم تتطور ثانيا إلى مرحلة الاعتراف بشرعية المطالب المرفوعة والاستجابة إليها بمجموعة من التنازلات، لتصل أخيرا إلى حالة الإرغام اللاعنيف coercition nonviolente للنظام عبر ضغط مستمر وتكيف l'accommodement مقبول(٢٥) .

فعلى مستوى الصراع أو الوصول إلى السلطة في الجزائر يلاحظ أن عملية الاستقواء بالشارع والجيش قد برزت جليا في أزمة صيف ١٩٦٢ مع جيش الحدود وشعار الجماهير"سبع سنين بركات" ، وفي أحداث تشرين/ أكتوبر ١٩٨٨ التي كانت نتيجة من نتائج التعددية السياسية وليست سببا فيها ، سواء لكونها مجرد مظهر لحالة صراع بين جناحين حول مسألة تمدين الحكم وتغيير هوية النظام السياسي.(٢٦) ، أو لأنها كانت بمثابة الفرصة التي أعطيت لرفض الإصلاحات السياسية وبروز ظاهرة التطرف

الإسلامي ووقف المسار الانتخابي عام ١٩٩٢ (٢٧)، بل وعشرية دموية ذهب ضحيتها أكثر من ٢٠٠الف شخص.

فمن حيث التحليل السياسي لهذه الأحداث يتبين لنا أن أزمة التغيير السياسي في الجزائر قد ارتبطت بظاهرة الصراع على السلطة بين اتجاهين :

– اتجاه إصلاحي يريد تجديد النظام السياسي من خلال بعض آليات الانفتاح السياسية والاقتصادية الليبرالية.

– اتجاه محافظ يتمسك بمبدأ استمرارية النظام من خلال الحفاظ على أدوات ورموز سياساته التقليدية.

كما أن تحول نظرة السلطة إلى هذه الأحداث بكونها ربيعا جزائريا حاسما وليس مجرد أعمال شغب لم يلغ فشل تجربة تغيير النظام التي بدأت حسب البعض في عام ١٩٧٩ بشكل مستتر ومتدرج ثم تطورت بعد أزمة انخفاض أسعار البترول إلى تعديل الدستور في فبراير ١٩٨٩ ووضع قانون الجمعيات السياسية في عام ١٩٩٠ ، حيث لم تقتصر مشكلة تغيير النظام على مسألة رفض مطلب الإصلاحات وشرعنة نظام التعددية الحزبية بطريقة فوقية في ظل أحداث تشرين/أكتوبر(٢٨)، بل امتدت إلى محاولة استغلالها كذلك كمفخرة سياسية بعد اندلاع أحداث الربيع في بعض البلدان المجاورة .

فلقد فشلت تجربة التعددية الحزبية من الناحية الإستراتيجية بسبب عوامل ثقافية وسياسية واجتماعية وأمنية عديدة كضعف الثقافة الحزبية والوعي السياسي و انتشار مفاهيم التعصب والتطرف والعنف وعدم حياد المؤسسة العسكرية وتدخلها في الحياة السياسية ...(٢٩)، بينما تجدرت أسباب العنف الداخلي في مجموعة من الظواهر الاقتصادية كذلك كالبطالة والتبعية الاقتصادية ونمو السكان والمديونية والريع النفطي...وغيرها.(٣٠) وهو ما يجعل في اعتقادنا أحداث تشرين /اكتوبر مجرد نتيجة لانهيار أسعار البترول وعجز النظام عن تلبية المطالب الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بضرورات العمل وتحسين ظروف المعيشة ، وأن العنف السياسي الذي عرفته العشرية السوداء في فترة التسعينيات من القرن الماضي ماهو الانتيجة كذلك لمأخذ

تجربة التعددية الحزبية وظروف الواقع السياسي والاجتماعي الهشة التي لم يتم تجاوزها الا بعد مصالحة وطنية و تحسن جديد في حجم مداخيل المحروقات.

إن أزمة التأجيل الديمقراطي قد تأثرت مرحليا بمجموعة من القضايا الداخلية والخارجية نتيجة ارتباط مرحلة الارهاب وتوقيف المسار الانتخابي عام ١٩٩٢ بقضايا السلم والوئام المدني وتحقيق المصالحة الوطنية، و استغلال مرحلة الوفرة المالية لأجل تفاذي رياح التغيير التي عرفتها بلدان الربيع العربي عام ٢٠١١ من خلال الافتخار بنعمة الاستقرار ومداخيل المحروقات بعد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية بالإضافة الى التخويف من الفوضى والإرهاب وتكرار تجربة العشرية السوداء. أما مرحلة التقشف وتراجع مداخيل المحروقات التي بدأت مند عام ٢٠١٤ فقد كان التركيز فيها منصبا على كيفية تجاوز أثار الأزمة الاقتصادية والمالية من خلال التسويق لمقاربات مكافحة الفساد والحفاظ على المال العام والفصل بين المال والسياسة في إطار محاولات تمرير سياسات التقشف وترشيد النفقات العمومية واحتواء الحركات الاحتجاجية على الصعيد المحلي بسبب انتشار ممارسات البيروقراطية وسوء التسيير. وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

مرحلة الإرهاب وتوقيف المسار الانتخابي عام١٩٩٢. مرحلة الوفرة المالية واندلاع أحداث الربيع العربي عام٢٠١١.مرحلة التقشف وتراجع مداخيل المحروقات عام ٢٠١٤.

طبيعة الأزمة الأمنية الخطيرة التي عرفتها البلاد في هذه المرحلة اقتضت التركيز على:

– استرجاع السلم والوئام المدني.

– تحقيق المصالحة الوطنية. الرغبة في تفاذي رياح التغيير التي عرفتها بلدان الربيع العربي حولت الاهتمام في هذه المرحلة إلى :

–الافتخار بمداخيل المحروقات بعد ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية.

– وضع مسكنات لشراء السلم الاجتماعي.

– دعم سياسات الاستثمار.

– امتصاص البطالة.

–التخويف من خطر الفوضى على الانجازات والمكاسب الوطنية.

–التخويف من الإرهاب والعودة إلى أيام العشرية السوداء.

الرغبة في مواجهة أثار الأزمة الاقتصادية والمالية بسبب التراجع في حجم المداخيل وهشاشة النظام الاقتصادي واعتماده شبه الكلي على الريع البترولي جعل التركيز الاساسي في هذه المرحلة ينصب على مواضيع جديدة مثل:

– مكافحة الفساد.

–الحفاظ على المال العام.

– الفصل بين المال والسياسة.

– ترشيد النفقات العامة.

–تقريب الإدارة من المواطن ومحاربة البيروقراطية لاحتواء الحركات الاحتجاجية المحلية.

المبحث الثاني : مبررات الاستئثار العام بالسلطة السياسية في مرحلة مابعد الارهاب.

يمكن إبراز بعض مبررات الاستئثار السياسي بالسلطة في هذه المرحلة انطلاقا من طبيعة الترتيبات التي تميزت بها الخارطة السياسية وشروط انسجامها مع مختلف التطورات الداخلية والخارجية ، بعد أن عرفت البلاد مأساة وطنية خلفت أكثر من ٢٠٠ ألف قتيل وخسائر مادية معتبرة في البنى التحتية والممتلكات كما أدت إلى إعلان حالة الطوارئ من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٢ ،بهدف استتباب الأمن واستقرار المؤسسات ، ولم يتم الخروج منها إلا بعد وضع إجراءات قانونية وعملية تمثلت في قانون السلم والوئام المدني وتدابير ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي تم الاستفتاء عليه في أيلول /سبتمبر ٢٠٠٥ بالأغلبية الساحقة. حيث برزت مبررات التمسك بالسلطة السياسية في هذه المرحلة انطلاقا من مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية كما يلي :

أولا– مبررات العامل السياسي: لقد تأثرت الممارسة السياسية في هذه المرحلة ببعض المظاهر والسلوكيات السلبية التي عززت ثقافة غياب الديمقراطية وأفرغت الإصلاحات السياسية من مضمونها، رغم محاولات استكمال مسارها برفع عدد الأحزاب السياسية إلى أكثر من ٧٠ حزبا و إنشاء الآلاف من الجمعيات الوطنية والمحلية، بالإضافة إلى تنظيم استحقاقات انتخابية مختلفة (رئاسية – تشريعية – محلية) بشكل منتظم مند عام ١٩٩٩ ، لعل منها :

١–احتواء مطالب الإصلاح: يعتبر غرض التكيف مع متطلبات الأوضاع السياسية والاجتماعية من أهم العوامل التي دفعت إلى تأجيل التغيير الديمقراطي وفرض إصلاحات جزئية و شكلية على أساس الولاء والريع، سواء بسبب عجز النخب السياسية الحاكمة عن إيجاد رأي عام قادر على مواكبة مسار الإصلاحات السياسية التي ظهرت عام٢٠١٢ وتعزيز دعائمها الحقوقية والقانونية بما يساعد على تقليص حجم الفوارق الاجتماعية وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية، أو نتيجة الرغبة في ربح الوقت أكثر لتجنب إفرازات ثورات الربيع العربي وما تحمله من مطالب التغيير السياسي الجذري. خاصة وان الرهان على احتواء مطالب الإصلاح في هذه المرحلة قد ارتبط بمجموعة من العوامل لعل من أهمها:

–التخوف من تعديل الدستور الذي يحتاج إلى إصلاحات سياسية واجتماعية عميقة تراعي جميع المطالب الشعبية والاقتراحات السياسية والنقابية والمدنية.

– ربط الإصلاحات الجزئية(٣١) برهانات خارجية إقليمية ودولية وحسابات داخلية لها علاقة بالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤، جعلها مجرد رد فعل ظرفي لضغوطات خارجية وليس تعبير حقيقي عن قناعات ديمقراطية .

– تأثر محتوى الإصلاح بطبيعة النظام السياسي وتوازناته المؤسسية التي تقوم على صراع المصالح والأشخاص وليس على تطلعات المجتمع في التغيير والتطوير.

– تمديد عمر النظام من خلال فتح مجال الولاية الرئاسية في تعديل جزئي للدستور عام ٢٠٠٨ على حساب مطالب التداول السلمي على السلطة وتوسيع هامش الحريات والحقوق.

ولعل من أهم المظاهر التي أثرت على أحداث التغيير السياسي في هذه المرحلة هي عدم القدرة على إصلاح النظام من الداخل بسبب تمييعه للحياة السياسية وضربه لمصداقية العمل الحزبي من خلال اعتماد العشرات من الأحزاب السياسية الجديدة بمناسبة تنظيم الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٢ ، ومحاولة تغيير الخريطة الحزبية لصالح تشكيلات سياسية معينة (٣٢)، رغم خطورة تشجيع الانشقاقات الحزبية على إضعاف العلاقة التكاملية الموجودة بين الحزب والقائد والبرنامج.

ولهذا، لا غرابة في أن تتأثر الهيئات التمثيلية بطبيعة المنافسة الحزبية القائمة وعناصر عملها القيمية والمالية والنضالية ، وان تكون أرضا خصبة لإفراز هيئة برلمانية ضعيفة ومحل انتقاد شديد على مستوى الشرعية التمثيلية والتركيبة البشرية ، لأنها لا تمثل سوى نسبة قليلة من الشعب ولا تتشكل في غالبية أعضائها إلا من رجال المال والأعمال وبارونات الاستيراد(٣٣). كما أن ضعف الوعاء الانتخابي ليس سببه فقط انتشار ظاهرة الامتناع عن أداء واجب الانتخاب بسبب ممارسات التزوير وإنما أيضا لعدم ثقة الناخبين في العملية الانتخابية التي تبدأ بشراء القوائم الانتخابية وعدم حضور الحملات الانتخابية وتنتهي بنفور الناخبين من الانتخاب وانتقاء المرشحين وتهميش الكفاءات.

ومن جهة أخرى لم تشهد هذه الفترة سوى عدد محدود من القنوات الإعلامية الخاصة (الشروق ، النهار، الجزائرية) التي تم الترخيص لها عام ٢٠١٣ ، بحجة الالتزام بالواقعية والتدرج و احترام الهوية والوحدة الوطنية وتجنب الفوضى ، كما لم تتغير طبيعة الممارسة السياسية سواء من ناحية الاحتكار لمفاهيم التاريخ والوطنية والانجاز والجهاد .... على اعتبار ان حزب جبهة التحرير الوطني لا يعبر حسب البعض إلا على ثلاثة أبعاد أساسية هي :النصر،الشهادة وانجازات الاستقلال(٣٤) أو من ناحية

مفهوم مرشح السلطة الذي عادة ما يحاط بنوع من الغموض والتساؤل بشأن الاتفاق عليه على مستوى القمة عند كل موعد انتخابي .

٢- تأكيد حالة الاستثناء الجزائري: لقد أدى الخوف من انتقال اضطرابات الربيع العربي التي تعيشها بعض دول الجوار في إطار الرغبة في إيجاد مبررات إطالة عمر النظام وتحقيق ما يعرف بالاستبداد الرباعي الذي يقوم على الاستئثار العام بالسلطة والحقيقة والثروة(٣٥) ، إلى تأرجح موقف السلطة بشأن حالة الاستثناء الجزائري من الحراك العربي بين ثلاثة اتجاهات تبريرية هي:(٣٦)

-اتجاه أول يرفض الحراك العربي ويخاف خطر انتقاله على أساس انه ليس إلا ساحة للتدخلات الأجنبية ومشروع من مشاريع المخططات الغربية التي تسعى إلى حماية مصالح البلدان الأروبية والأمريكية من خلال عمليات زرع الفوضى والإرهاب والتطرف وإعادة إنتاج أنظمة سياسية ضعيفة ومعيقة لجهود التنمية ومكتسباتها الوطنية ، حيث تكمن أخطار تهديداته على صعيد النسيج الاجتماعي في خطر ضرب الوحدة الوطنية واختراق هوية المجتمع ومرجعيته الدينية والوطنية بالإضافة إلى معضلة عسكرة المنطقة وتعويمها بنشاطات عصابات الاجرام والتهريب وتجارة السلاح والمخدرات .

-اتجاه ثان يستبعد حدوث الحراك العربي وانتقاله ، على أساس أن هناك اختلاف بين أوضاع الجزائر وظروف البلدان التي ظهر فيها الحراك العربي ، بحجة آن" الجزائر ليست مصر وتونس"، وانه قد سبق لها وأن عاشت ظروفا مؤلمة في مراحل زمنية مختلفة كمرحلة الإرهاب (العشرية السوداء) في التسعينيات ، ومرحلة تحرير البلاد من الاستعمار إبان الثورة التحريرية عام ١٩٥٤-١٩٦٢، ومرحلة الإصلاحات السياسية والانتقال إلى التعددية الحزبية عبراحداث تشرين /أكتوبر ١٩٨٨.

- اتجاه ثالث يسعى إلى التكيف مع الأوضاع الجديدة التي تمخض عنها الحراك العربي في ظل وصول التيار الإسلامي إلى الحكم وعجز الحكومات الجديدة عن الانسجام مع التطورات الجديدة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وامنيا في بعض البلدان

كمصر وتونس وليبيا وسوريا ، من خلال وضع إجراءات وتدابير استباقية عديدة كاستغلال ارتفاع استعار البترول لشراء السلم الاجتماعي وتحقيق الاستقرار عبر إصلاحات سياسية جزئية(إنشاء أحزاب سياسية جديدة، تعديل قانون الانتخابات والجمعيات، ترقية حقوق المرآة....) و الوعد بتسليم السلطة وتحقيق الانتقال السلمي من عهد الشرعية التاريخية إلى عهد الشرعية الشعبية إلى جانب تقليص حجم المديونية وضع بعض الإجراءات الاقتصادية والمالية لامتصاص البطالة ودعم سياسات تشغيل الشباب كتسهيل الحصول على القروض وتخفيض الضرائب ومسح الديون واستحداث بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما من الناحية الاجتماعية والأمنية فقد تم التركيز على حماية الحدود من مخاطر تهريب السلاح والمخدرات وتدفق الهجرة غير الشرعية وإنهاء أزمات المواطن اليومية الناتجة عن عجز المنتخبين المحليين (رؤساء البلديات) وعدم تكفلهم بانشغالات المواطنين ومطالبهم. فمشكلة البلاد حسب هذا الاتجاه تكمن في التسيير المحلي والتنمية المحلية وضعف الخدمة العمومية وعدم تحسين شروط الاستقبال والتعامل مع المواطنين وغلق أبواب الحوار معهم وليس في أزمة الاستقرار السياسي التي تم تجاوزها بإجراءات المصالحة الوطنية واستكمال مسار الإصلاحات السياسية والحفاظ على المواعيد الانتخابية.

٣–تجميل واجهة النظام السياسي: يعتبر هذا العامل من أهم المبررات السياسية التي تم استخدامها من أجل الاستئثار بالسلطة وتمديد عمر بقائها، حتى وان كان يعبر في معناه الشكلي عن ربيع غير مرئي قد دفعها إلى ضرورة الانسجام مع متطلبات المرحلة الجديدة من خلال تغيير بعض العناصر والشخصيات المحسوبة على النظام ، بهدف مواكبة تغيرات المحيط الإقليمي وتكريس ديمقراطية التسويف أو الواجهة Facade من أجل تسويق الاهتمام بمواصلة مسار الإصلاحات السياسية وإرساء دولة الحق والقانون بل و تسهيل عملية الانتقال إلى مرحلة ما بعد بوتفليقة التي أصبحت حسب البعض أكثر من ضرورة لإنقاذ البلاد من خراب التسيير غير الرشيد ومنع انتقالها من حكم الدولة الضعيفة (٢٠٠١–٢٠١٠) إلى حكم الدولة المميعة التي

برزت مظاهرها في مشكلات تزوير الانتخابات وانسداد الأفق السياسية وتفتت قوى السلطة والمعارضة . فالسلطة حسب هذا الرأي ترفض التغيير رغم أن الدولة بدأت تتجه نحو الانهيار بسبب طبيعة نظام الحكم الوراثي والاستفادة من استمرارية الرئيس وانتشارا لرشوة والفساد وسوء التسيير، وأن التغيير الذي سيفرض في النهاية ينبغي ان يكون بضغط شعبي سلمي على نظام الحكم (مشروع ومؤطر) ويتجاوز الهاءات النظام المرتبطة بالانتخابات وتغيير الحكومة وتعديل الدستور.(٣٧)

ثانيا– مبررات العامل الاقتصادي والاجتماعي: اعتمدت هذه العوامل على بعض الإجراءات الاستباقية والاحترازية لتعزيز درجة الثقة وضمان التماسك الاجتماعي عن طريق أليات مختلفة منها :

١–شراء السلم الاجتماعي: تمثل هذه الألية من اهم أليات التهدئة الاجتماعية التي قام عليها الاقتصاد الريعي الوطني من أجل الحفاظ على التوازنات الاجتماعية والسياسية المختلفة وامتصاص جميع أشكال الضغط وتأثيراتها الداخلية عن طريق التوزيع العشوائي لمداخيل الثروة النفطية لتي شهدتها الميزانية الوطنية عقب ارتفاع اسعار البترول في الاسواق الدولية ، ووضع برامج خماسية لإنعاش الاقتصاد الوطني ودعم النمو في السنوات ٢٠٠١–٢٠٠٤ و٢٠٠٥–٢٠٠٩ و٢٠١٠ –٢٠١٤، ولكن من دون قدرة على تنويع صادرات الاقتصاد الوطني خارج المحروقات التي بقيت تمثل خلال هذه الفترة مستويات محدودة (٣٨). وهو ما يعني أن خطر ربط سياسات شراء السلم الاجتماعي بمداخيل الطاقة دون الاهتمام بسياسات الحكم الراشد وأدواته التخطيطية والاستشرافية قد جعل السلم والاستقرار رهينة هذه المادة الطبيعية رغم أهمية الحكم الراشد في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بشكل سليم .

وعموما، ان هذه السياسات التي أدت الى صرف الملايين من الدولارات من اجل دعم حركة الاقتصاد الوطني ومسح ديون المؤسسات العمومية وتوفير مناصب الشغل وتخفيض نسبة البطالة بعد غلق العديد من المؤسسات العمومية وتسريح الألاف من العمال (اكثر من ٤٠٠ الف)في مرحلة الانفتاح بالإضافة إلى تحسين منشأت البنية

التحتية(الطرق،النقل، السدود...) ومنع الاحتجاجات الشعبية(التظاهرات، الاعتصامات، الاضرابات...) المرتبطة بقضايا معيشية ومهنية (السكن، العمل، البيروقراطية ، اليأس، الإحباط...) لم تتمكن من تهدئة الجبهة الاجتماعية بشكل كامل نتيجة تراكم المطالب الاجتماعية بسبب ارتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب وانخفاض الأجور وتفاقم ظاهرة التفاوت الاجتماعي خاصة مع انتشار أفات التهرب الضريبي وعدم تسديد القروض المحصلة.(٣٩)

٢–الإفراط في حجم الإنفاق الداخلي: التركيز على تهدئة الجبهة الاجتماعية دون معالجة فعالة لأثار أزمة انخفاض مداخيل المحروقات على المستويين الاجتماعي والمالي، قد أدى إلى زيادة حجم الإنفاق الداخلي وارتفاع مستوى الواردات و التضخم(٥ %) والأسعار ، حيث تشير الأرقام إلى إنفاق أكثر من ٦٠٠ مليار دولار في الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٧ (٤٠) ، كما تم اعتماد سياسات التمويل غير التقليدي من خلال طبع العملة الوطنية رغم مخاطر ذلك على الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل تدهور مستوى إنتاج المحروقات الذي تمثل إيرادات صادراته ٤٠% من الغاز و٣٠ % من النفط واستمرارية الاقتطاع من الحجم الاحتياطي للعملة الصعبة بالإضافة إلى ارتفاع حجم أموال السوق الموازية وتدني قيمة العملة الوطنية وعجز الميزان التجاري بسبب ضعف التصدير وارتفاع الواردات (٤١).

٣–تبرير سياسات التقشف: تركز مبررات سياسة التقشف على حاجة الاقتصاد الوطني إلى ترشيد النفقات العامة ورفع مستوى النمو الاقتصادي في ظل الحديث عن إمكانية نفاذ مخزون الثروة النفطية التي تحوز عليها البلاد بعد تسجيل تراجع في مستوى الإنتاج إلى جانب ارتفاع في مستوى الطلب داخليا وخارجيا، وضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات وتقليص فاتورة الاستيراد التي تعرفها المواد الأساسية (القمح ،الحليب ، والدواء...) ، رغم أن تبعات الأزمة المالية والاقتصادية لا تقتصر فقط على حجم التآكل الذي يعرفه احتياطي الصرف من العملة الصعبة وأثر الفساد المالي والاقتصادي على تبديد المال العام وهدر الثروات وتبديد المال العام وزيادة

درجة الفقر والتفاوت الاجتماعي بين الأفراد داخل المجتمع ، وإنما أيضا في غياب الحكم الرشيد الذي يكون صالحا بالديمقراطية والشرعية والمؤسسية والاختيار الشعبي (٤٢) ، مادام أن الحكامة لا تبنى إلا بالدعوات الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تفتح المجال للقطاع الخاص والمشاركة العامة في إطار احترام مفاهيم المجتمع المدني والشفافية والمساءلة والمصلحة العامة (٤٣).

ثالثا– مبررات العامل الخارجي : تبرز مشكلة رفض التغيير السياسي في هذا العامل كنتيجة أساسية لمواجهة مخاطر التحديات الخارجية على الاستقرار الوطني في ظل تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل وضرورات تامين الحدود البرية الجنوبية من ظواهر الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة وتدفق المهاجرين غير الشرعيين، كما يتضح ذلك من خلال المبررات التالية:

١–مواجهة خطر المؤامرات الأجنبية : تندرج حالة التمسك بالسلطة السياسية في هذا الإطار ضمن رغبة ظرفية تسعى إلى مواجهة أخطار المؤامرات الأجنبية وتداعياتها السلبية على الاستقرار الوطني انطلاقا من أهمية موقع البلاد ومكانتها الإستراتيجية والجغرافية بالنسبة للمصالح الغربية، وضرورة تفعيل مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الوطنية لأجل تشجيع الاستقرار والوحدة الوطنية وحل الخلافات الداخلية بعيدا عن التدخلات الخارجية وحساباتها الإقليمية والدولية المرتبطة بالحراك العربي، وذلك لمجموعة من المبررات منها:

– مواجهة أخطار الهجرة غير الشرعية المرتبطة ببعض العوامل الداخلية والخارجية كالقيود الاروبية على الهجرة، وضغوطات استقبال المهاجرين ومعاملتهم الإنسانية ، والتامين الجيو استراتيجي للحدود البرية الشاسعة.(٤٤)

– مواجهة أخطار التدخلات الأجنبية في المنطقة(٤٥) خاصة فيما يتعلق بأهداف إقامة القواعد العسكرية وخلق أوضاع إقليمية غير مستقرة و نهب الثروات وإضعاف القدرات الوطنية من خلال تشجيع حروب الاستنزاف والتدخلات العسكرية خارج الحدود .

– مواجهة أخطار الجريمة المنظمة والإرهاب وتجارة المخدرات خاصة في ظل التخوف من استغلال حركة الهجرة غير الشرعية في مجال تهريب المخدرات والأسلحة من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة كجماعة أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

–مواجهة الأخطار المذهبية والدينية (السلفية ، الأحمدية...) والرهان على التنسيق الأمني في المناطق الحدودية بين دول الجوار.(٤٦)

٢– تعزيز الاستقرار والسلم في المنطقة: يمكن تحديد مبررات هذا العامل كذلك في مجموعة من العوامل كتدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل بعد فشل تطبيق اتفاق السلم والمصالحة في مالي وحاجة البلاد إلى وضع إجراءات رقابية وأمنية لتأمين الحدود البرية الجنوبية ومواجهة مخاطر التحديات التي تفرضها ظواهر الإرهاب والتهريب والهجرة غير الشرعية من الناحية القانونية والأمنية والتنموية (إحصاء اللاجئين، القضاء على الشبكات الإجرامية، شروط العمل والإقامة ....).(٤٧) خاصة وأن الهاجس الأمني خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠١٨ قد جعل البلاد تحتل المرتبة الثالثة في عملية استيراد السلاح على مستوى الوطن العربي بعد المملكة العربية السعودية ومصر.(٤٨)

٣– تعزيز المقاربة الوطنية في مجال الأمن والتنمية : ترتبط هذه المقاربة بعاملين أساسين، يتمثل الأول في مشكلة مواجهة مخططات التدخل الدولي الفرنسي – الأمريكي ومحاولات عزل الجزائر إفريقيا وإضعاف مساعيها الدبلوماسية والأمنية في مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل، بينما يركز الثاني على مسألة مكافحة التطرف والعنف في المنطقة بناء على مجموعة من الوسائل السلمية والتنموية الشاملة، بغرض الاستثمار في الرصيد الوطني المكتسب في إطار الحرب على الإرهاب وتكريس أهداف السياسة الدفاعية التي تقوم على ضرورات تامين الحدود والحفاظ على استقلال وسيادة البلاد ووحدتها الترابية.بالإضافة إلى الأهداف الإستراتيجية الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية، المتمحورة حول ترقية صورة الجزائر في الخارج وتعزيز مبادئ التضامن

وحسن الجوار على أساس احترام مبدأ الدفاع عن القضايا العادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (٤٩). كما يتجلى موقف الجزائر في بعض القضايا الدولية مثل:

– الالتزام باتفاق السلم والمصالحة لاستعادة السلم في شمال مالي واحترام سيادته الترابية والوطنية ووحدة شعبه.

– دعم أواصر العمل العربي المشترك، خاصة في ظل عدم استقرار الأوضاع في بعض دول الجوار بسبب تداعيات الحراك الشعبي ومخاطر الصراعات المسلحة في ليبيا على بناء الدولة الوطنية وتنظيم الانتخابات الرئاسية .

– الخوف من تسلل الإرهابيين الأجانب عبر الحدود الجنوبية الشاسعة وتكرار تجربة أفغانستان في أواخر القرن الماضي .

– تمويل وانجاز مشاريع تنموية وإستراتيجية كالطريق العابر للصحراء وأنبوب الغاز الجزائر– لاغوس وخط الألياف البصرية العابر للصحراء ، تماشيا مع أهداف السياسة الخارجية التي تسعى الى ترقية أسس الشراكة الاقتصادية والتجارية من خلال فتح الأسواق وبناء التنمية لفائدة شعوب المنطقة.

٤–فرض العقيدة الدبلوماسية: تقوم العقيدة الدبلوماسية على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول رغم أهمية الروابط الجغرافية والمصلحية وخطورة التدخلات الخارجية في تأجيج الصراعات ودعم نشاطات الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة .علما أن المادة ٩١ من التعديل الدستوري لعام ٢٠١٦ ، قد جعلت من رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة الذي يتولى مسؤولية الدفاع الوطني ويقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ، بينما تحدد المواد٢٨–٢٩–٣٠–٣١ منه السياسة الدفاعية والخارجية للجزائر في مجموعة من المبادئ هي :

– حصر مهمة الجيش في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسلامة ترابها ومجالها الجوي والبري والبحري.

– عدم المساس بسيادة وحرية الشعوب الأخرى المشروعة.

– التضامن مع جميع الشعوب المكافحة من أجل التحرر السياسي والاقتصادي وحقها في تقرير المصير.

– دعم التعاون الدولي والعلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

المبحث الثالث: الأبعاد الصراعية والتمثيلية لرفض التغيير السياسي قبل نهاية حكم بوتفليقة.

لعل من أهم الأبعاد التي أفرزتها مبررات رفض التغيير السياسي في هذه المرحلة هي عدم الفصل بين منافع نظام الريع وضوابط الحكامة بسبب الارتكاز الدائم على التحالفات الريعية وتداخلاتها المالية والسياسية البيروقراطية والأوليغارشية(٥٠) ، لاسيما و أن ميزة الافتقار إلى الرؤية الواضحة في إدارة الشأن العام ، قد كانت من أهم الأسباب التي دفعت إلى الاحتكام إلى مخارج السياسات الشعبوية الاستعجالية لكسب الرهان الاجتماعي بغض النظر عن تأثيراتها البعدية، سواء أكان ذلك نتيجة لهشاشة الاقتصاد الوطني الذي يعاني من محدودية مدا خيل الاستثمار و عدم القدرة على تنويع الصادرات خارج المحروقات أو لانتشار مظاهر الفساد والعراقيل البيروقراطية المختلفة. وعلى العموم يمكن إبراز بعض أبعاد مبررات رفض التغيير السياسي الصراعية والتمثيلية والممارساتية في هذه المرحلة كما يلي:

أولا–مشكلة الطموح والصراع لخلافة الرئيس: يمثل اقتران الصراع على خلافة الرئيس بأهداف حزبية وعقائدية دون القدرة على تجديد الخطاب السياسي بما يتماشى ومقتضيات المرحلة، من أهم المظاهر الرافضة لعملية التغيير الديمقراطي عبر بدائل حكم جديدة، تعبر عن مصالح المجتمع وتطلعاته بعيدا عن محاولات إعادة تأهيل المشهد السياسي والاجتماعي بما يتوافق وترتيبات السلطة السياسية المختلفة. وذلك لعوامل ضعف عديدة من أهمها:

– ضعف القاعدة النضالية للأحزاب السياسية ومحدودية تأثيراتها الشعبية والمؤسساتية.

– ضعف مستوى التأثير السياسي والاجتماعي للمشاركة الشعبية في الانتخابات.

– ضعف الخطاب السياسي واكتفائه بمحركات التغذية العكسية وآلياتها الدعائية.

فرغم أهمية المطالب السياسية المنادية بضرورة تفعيل الممارسات الديمقراطية و مكافحة الفساد في تعزيز التوجهات والمفاهيم الرقابية للشرعية المؤسسية التداولية ، ظلت سيناريوهات التغيير في ظل الحديث عن نهاية الشرعية الثورية(٥١) محاطة ليس فقط بمشاهد سياسية صورية ومخططات مالية وتوريثية، وإنما أيضا بدعوات عامة تركز على قضايا مختلفة مثل:

– الانتقال الديمقراطي بناء على قيم الحوار والتوافق وعدم تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ، رغم حالة الغموض التي تكتنف المشهد السياسي العام وصعوبة تحقيق الإجماع السياسي وحسم رهانات التغيير بما يتوافق ومتطلبات المرحلة وتحدياتها الداخلية والخارجية.

– إزالة مظاهرا لانسداد السياسي والاجتماعي من خلال وضع بدائل وخيارات جديدة رغم محدودية الأرضية المؤسسية وضعف السياسات والبرامج الحزبية والسياسية.

– خيار الاندفاع الديمقراطي رغم تداعياته السلبية على أزمة التمثيل السياسي ذات الأبعاد الثلاثة: الموالاة ، المحاصصة، والمقاطعة .

– فرض ترتيبات شكلية لتعزيز درجة الثقة والتماسك الاجتماعي من خلال التوظيف البراغماتي لورقتي المال والإصلاح الى جانب محورية العامل الخارجي في تنظيم الانتخابات الرئاسية في هذه المرحلة ،رغم حاجة المشهد السياسي والاجتماعي لبناء شراكة جديدة بمكونات وتوازنات مختلفة تساعد على مواجهة تحديات ممارسة الحكم التي جعلت استقرار الدولة حسب البعض(٥٢) مقترنا بشكل كبير بمداخيل المحروقات وغياب الإرادة السياسية في محاربة الفساد والحفاظ على المال العام، سواء بسبب تدهور مستوى الممارسة السياسية وتعاضم مخاطرعلاقة المال بالسياسة على مصداقية المواعيد الانتخابية ونزاهتها التمثيلية، أو نتيجة لاستمرارية ارتفاع مؤشرات الفساد القياسية والتصنيفية وعدم القدرة على تحليل جوانبه العملية وأثاره العكسية .

إن مشكلة نظام الحكم في هذه الفترة حسب البعض تكمن في محيط الرئيس الذي يتميز بوجود المتوددين أكثر من المؤيدين إلى جانب الاستشارات الخاطئة(٥٣) ، بالإضافة إلى طبيعة الصراع الذي ارتبط بالسلطة والريع وليس بالتنافس الديمقراطي الذي يقوم على البرامج والكفاءات من اجل التغير والإصلاح والتنمية. حيث إذا كان تمسك المحيط باستمرارية بقاء الرئيس في الحكم هو من أجل التمسك بالمصالح والامتيازات التي يوفرها مبدأ التحكم في السلطة فان حسم الصراع حولها لا يمكن حدوثه إلا من خلال عنصر التوافق الذي يكون بين جماعات هذه المصالح ، بحكم أنها أصبحت تشكل قطبا جديدا في المعادلة السياسية الى جانب الرئاسة والجيش عكس دور الأحزاب الذي لا يكون إلا بعد هذا التوافق.

وهو ما يعني أن مشكلة ممارسة الحكم في ظل عدم التحرر من نمطية التوجهات التقليدية لا تؤثر فقط على بروز قوى سياسية واجتماعية غير قادرة على حلحلة خيوط الأزمة المعقدة وفقا لخارطة طريق منفتحة على مختلف الرؤى والمكونات الإيديولوجية والطبقية ، وإنما تؤدي أيضا إلى تعميق حالة التأزم في المجتمع ومنع استكمال مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة لأجل تقوية أداء المؤسسات وتفادي الاضطرابات الاجتماعية المختلفة، مادام أن أزمة رفض التغيير في هذه المرحلة ماهي إلا نتاج ضعف الخطاب السياسي العام لكل من السلطة والمعارضة وعدم قدرته التفاعلية مع طبيعة الانتقادات الموضوعية المرتبطة بقضايا جوهرية (٥٤) على مستوى الفكر والممارسة لتجاوز المفاهيم الشعبوية وفرض إرادة التداول السلمي على السلطة كبديل لقاعدة الخروج المرغم منها ، وذلك لأسباب عديدة كالوفاة والاستقالة والانقلاب والاغتيال كما يوضحه الشكل التالي:

الرئيس	أحمد بن بلة
(١٩٦٣–١٩٦٥)	هواري بومدين
(١٩٦٥–١٩٧٨)	الشادلي بن جديد
(١٩٧٩–١٩٩٢)	بوضياف محمد

(١٩٩٢) ليامين زروال

(١٩٩٤–١٩٩٩) عبد العزيز بوتفليقة

(١٩٩٩–٢٠١٩)

طريقة الخروج من السلطة الانقلاب العسكري الذي قام به وزير الدفاع هواري بومدين ، ولقد سمي الانقلاب بالتصحيح الثوري. الوفاة في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٨ تقديم الاستقالة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ بعد تنظيم أول انتخابات تعددية (تشريعية ومحلية) في الجزائر ، وفوز الجبهة الاسلامية للانقاذ بها. تراس المجلس الاعلى للدولة بعد استقالة الشادلي بن جديد ووقف المسار الانتخابي، اغتيل في حزيران/ جوان ١٩٩٢ رفض استكمال عهدته الرئاسية ودعا الى انتخابات رئاسية مبكرة. الاستقالة بعد سحب ترشحه لولاية رئاسية خامسة والغاء الانتخابات الرئاسية المقررة في ابريل ٢٠١٩ استجابة لمطالب الحراك الشعبي الذي رفض تمديد العهدة الرئاسية ودعا إلى تغيير جميع رموز النظام.

ثانيا– حماية المصالح الظرفية: استمرارية التعاطي مع الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة وفقا لمدخل الريع حينا و سياسات التقشف أحيانا أخرى دون معالجة جدية لظاهرة الفساد السياسي ، قد ساهم في إخفاء بدائل حكم جديدة يمكن إن تكون عاملا مساعدا على تحقيق الانتقال الديمقراطي ، بعيدا عن مقتضيات المصالح الظرفية ووفقا لمبدأ اقتسام الأعباء وتحمل المسؤوليات بشكل جماعي ، كما اثر على مفهوم الممارسة السياسية من جوانب كثيرة لعل من أهمها :

١– تدهور مجال الممارسة الانتخابية: نتيجة اقتران الوصول إلى الهيئات التمثيلية ببعض الامتيازات والمنافع الشخصية واعتبار الممارسة الانتخابية كأداة مشجعة لبروز مجموعة من الظواهر السلبية في المجتمع على الصعيد السياسي والاجتماعي والمالي بحجج مختلفة منها: (٥٥)

– الجهوية والعروشية ، بحجة أهمية العرش والجهة في دعم الأحزاب والمرشحين والحملات الانتخابية بالمال والأصوات.

– المال السياسي الفاسد، بحجة عدم امتلاك الأحزاب السياسية للمناضلين وضعف مواردها المالية .

– اقتران مفهوم الترشح للانتخابات بفكرة التربح المادي عبر شراء الأصوات والحصول على مقاعد في الهيئات التمثيلية.

– التحالف بين رجال المال والسياسة لتمويل الحملات الانتخابية.

٢– فصل المال الفاسد عن السياسة وضرورة القضاء على الثروة غير المشروعة: بسبب الدور المتزايد لرجال المال والأعمال في مجال السياسة وحاجة الاقتصاد الوطني إلى تطهيره من نفوذ الطبقة الأوليغارشية وتأثيراتها السلبية على توازنات السلطة وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية، التي تحاول تمديد عمر النظام من خلال الارتكاز على حلف مؤسساتي – مالي كمخرج لمواجهة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لسياسات التقشف ، رغم الافتقار لرؤية متكاملة تحرر البلاد من مشكلة الاعتماد المطلق على مداخيل المحروقات والحفاظ عن المال العام والثروات الوطنية في ظل انتشار جرائم الفساد المالي ذات العلاقة بالقروض والصفقات العمومية والشبكات الزبونية .(٥٦)

فعلى الرغم من وجود هيئات رقابية(٥٧) تساعد على تحقيق مبدأ الشفافية والمحاسبة ، بقيت تحديات التغيير مرتبطة بضعف الأداء المؤسساتي في ضمان التوازن بين السلطات والوقاية من الفساد ومحاولات رسم مشهد اقتصادي جديد يسعى إلى مراجعة أسس المنظومة الاقتصادية والتجارية وضمان انسجامها مع التوازنات المالية والاجتماعية الجديدة من خلال بعض التدابير والإجراءات الشكلية لعل من أهمها :

– العمل على ترشيد النفقات العمومية وتقليص حجم الواردات من خلال تنظيم الاستيراد وتقليصه الى ٣٥ مليارد ولارسنويا.

– مكافحة الفساد بعد الحديث عن ضياع سبعة ألاف مليار سنتيم في مشاريع وهمية.

– تحقيق التقارب مع المركزية النقابية وتنظيمات أرباب العمل للاستفادة من الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في خلق الثروة ومواجهة الأزمة المالية.

– طبع النقود واعتماد سياسة التمويل غير التقليدي للمشاريع من أجل تفادي الاستدانة الخارجية وضمان شروط التهدئة الاجتماعية.

– الرغبة في مراجعة سياسة التحويلات الاجتماعية مع حماية المنتوج الوطني وتشجيع الاستثمار.

وذلك تماشيا مع أهداف برنامج الرئيس الانتخابي التي تسعى الى تعزيز الاستقرار وترسيخ الديمقراطية المطمأنة une démocratie apaisée من خلال مجموعة من التدابير منها : (٥٨)

– اعتماد مبدأ التوافق و الاجماع الوطني لمواجهة التحديات.

– تعديل الدستور.

– إعطاء مكانة للمعارضة في الحياة السياسية والبرلمانية.

– ترقية الديمقراطية التشاركية واللامركزية.

– تعزيز الخدمة العمومية ومحاربة الفساد.

– دعم حرية ممارسة النشاط الإعلامي.

– الاهتمام بالرأسمال البشري وبناء اقتصاد ناشئ.

– تعزيز روابط التضامن الاجتماعي من خلال برامج دعم السكن وحماية الفئات الضعيفة...وغيرها.

٣– التمسك بالعهدة الرئاسية الخامسة: لقد أدى الوضع الصحي للرئيس إلى طرح خلافات جديدة حول كيفية تولي السلطة السياسية والتداول عليها بشكل سلمي وشرعي، في ظل تمسك الأحزاب الموالية للسلطة بترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى ولاية رئاسية خامسة وتحديها لدعوات رفضها الواسعة، بعد أن فتحت المدة الرئاسية في المادة ٤ من التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٨ ثم حدد تجديدها بمرة واحدة فقط في المادة ٧٤ من التعديل الدستوري لعام ٢٠١٦ ،رغم مطالبة دعاة رفض التجديد

بضرورة احترام الدستور وإعلان حالة شغور السلطة كماتنص عليه المادة ١٠٢ وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة قبل انتهاء العهدة الرئاسية الرابعة في أبريل/أفريل ٢٠١٩، بالإضافة الى دعوة الجيش إلى التدخل السلمي من اجل تغيير موازين القوى وتولي الحكم من طرف كفاءات جديدة .

وهو ما يعني، أن هذه الأزمة السياسية لا تكشف فقط عن حجم التناقض والاختلاف القائم بين الموالين للسلطة السياسية والمعارضين لها ، بل تبين كذلك حجم الهوة الذي يفصل بين رجال السياسة والمجتمع في هذه المرحلة، ومن ثم لا يمكن إخفاء مبدأ عدم الرغبة في التغيير السياسي بعدم احترام الإرادة الشعبية حتى وان كان من باب التظاهر من أجل الدفاع عن المصلحة العامة وتطوير مسار الإصلاحات السياسية من خلال تنظيم هذه الانتخابات الرئاسية التي تعتبر جزءا هاما منها . حيث كما لا يمكن التركيز على ظروف إجراء الانتخابات على حساب شروط الترشح لها لايجب كذلك إبراز ماهو جزئي فيها على حساب ماهو أساسي. أي لابد من إعلان المانع الصحي للترشح بدلا من التركيز على الإجراءات الشكلية كمتابعة وتحسين المسار الانتخابي وكيفية إعادة ثقة الناخبين في العملية الانتخابية لتفادي ظاهرة العزوف الانتخابي التي عرفتها الانتخابات السابقة(٥٩)، مادام أن الحفاظ على مصداقية المؤسسات التمثيلية لا يكون إلا بوضع حلول عملية تساعد على أداء الممارسة السياسية بكل فعالية، كحياد الإدارة ونوعية المرشحين وفصل المال عن السياسة...بل واحترام أحكام الدستور المنصوص عليها في هذه الإطار، كما هو الشأن بالنسبة للمادة ٢١٢ من التعديل الدستوري لعام ٢٠١٦ التي تمنع أي تعديل دستوري يمس القضايا التالية:

- الطابع الجمهوري للدولة.
- النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية.
- الإسلام باعتباره دين الدولة.
- العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية.

– الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن.

– سلامة التراب الوطني ووحدته.

– العلم الوطني والنشيد الوطني باعتبارهما من رموز الثورة والجمهورية.

– إعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة".

ثالثا– الجمود السياسي: يشكل الجمود السياسي عاملا أساسيا في رفض التغيير الديمقراطي في هذه المرحلة، كونه يرتبط بمجموعة من الركائز المؤسساتية والمطلبية لعل من أهمها ما يلي:

١– هشاشة المؤسسات وضعف مصداقيتها : يرتبط الاختلال الذي طال المنظومة المؤسساتية في هذه المرحلة بشكل كبير بظاهرة الاختلاط بين المال والسياسة ودورها في تكرار إعادة إنتاج وتوزيع الأدوار على نفس عناصر التكتلات السياسية الموالية لدعم خيار البقاء في السلطة دون وجود معارضة أو منافسة قوية وحصر مطلب التغيير في إرادة النظام نفسه، رغم الانتشار الكبير لمظاهر المقاطعة الشعبية وامتناعها عن التصويت في المواعيد الانتخابية (٦٠) ، بسبب مشكلات التغلغل داخل الأوساط الشعبية وعدم امتلاك برامج وخيارات واقعية للخروج من الأزمة وتداعياتها الريعية.

٢–استمرارية مطالب التغيير السلمي: رغم تمحور المطالب السلمية للمعارضة حول قضايا جوهرية تتعلق بضرورة احترام منافذ التغيير الأساسية ذات العلاقة بالإرادة الشعبية وتنظيم مرحلة انتقالية لإعادة بناء جمهورية ثانية وضمان تغيير موازين القوى السياسية بما تقتضيه متطلبات الممارسة الديمقراطية الحقيقية ،ظلت مواقف السلطة السياسية متمركزة حول بعض الإجراءات الإصلاحية الشكلية بهدف استفراغ الساحة السياسية والاجتماعية من جميع مظاهر الاحتقان (٦١) التي أفرزتها سياسات سوء التسيير وانغلاق مساحات التعبير والنقد.

٣– المقاطعة والامتناع عن التصويت: انحصار رهان التغيير السياسي في هذه المرحلة على مدى القدرة على توفير المناخ الملائم لضمان المشاركة العامة في الانتخابات وتقليل نسبة المقاطعة الشعبية فيها (٦٢)، جعل التساؤل دائما قائما حول

كيفية تكريس إجراءات بناء الثقة والشفافية التي تتوافق مع مفهوم الممارسة الانتخابية وضمانات التغيير الأساسية في ظل تراجع مفهوم الممارسة الانتخابية الحرة والنزيهة وارتباطها بمظاهر الانتفاع والزبونية ، كنتيجة حتمية لمشكلة اختلال علاقة التوازن بين قوى المعارضة والسلطة ودورها في إنتاج مجموعة من الظواهر أهمها:

– ظاهرة الاستغلال الموسمي للعمل الانتخابي لبلوغ مراكز القرار على حساب العمل النضالي والأهداف التكوينية والتأطيرية ودورها في استشراف سلوك الناخبين واتجاهات الرأي العام المختلفة .

– ظاهرة الانتخابات شبه التنافسية، ذات الصورة الديكورية العددية أو الازدواجية الرأسية التي تكون بين مرشح الإجماع وغيره من المرشحين.

– ظاهرة التشكيك الرباعي ، التي ترتبط بالوعاء الانتخابي ، نظام التصويت ، نتائج الانتخابات، وقوائم الترشح لها.

الخاتمة: من التحليل السابق نخلص إلى أن عجز النظام السياسي على مواكبة الاتجاهات القيمية والسلوكية الجديدة يعود إلى ضعف قنوات المشاركة السياسية والاجتماعية وانغماسها في متاهات الأدلجة السياسوية والتعبوية التي تفرضها التشوهات الهيكلية للمسار الديمقراطي. فمن الناحية السياسية ارتبطت أزمة الحكم بمسألة الصراع على السلطة واستغلال الشرعية الثورية كبديل عن الشرعية الدستورية رغم تغير الذهنيات والاتجاهات وضخامة حجم التضحيات التي قدمت أثناء العشرية السوداء بعد وقف المسار الانتخابي وإلغاء نتائج انتخابات تجربة التعددية الحزبية الأولى ، مما جعل العمل السياسي يتميز بمجموعة من الظواهر السلبية كالفساد والتزوير وغياب العدالة بالاضافة إلى ضعف الطبقة السياسية وانعزالها عن محيطها العام ومشاكله الحقيقية. أما من الناحية الاجتماعية، فقد ارتبطت مطالب التغيير بحالة الشعور بالظلم والغبن ، كنتيجة لعدم الفصل بين السلطات وهيمنة البنى التقليدية على المشهد السياسي والاجتماعي ، سواء للاعتماد على مظاهر القرابة والولاء (الجهة–العرش–

القبيلة–العائلة..) والرشوة والمحسوبية والمحاباة، أو لفقدان الأمل في تحقيق الإصلاح والتغيير في ظل غياب الثقة في توازنات الديمقراطية الشكلية .

وفي المقابل إذا كانت مقاربة شراء السلم الاجتماعي قد استنذت على الصعيد الاقتصادي إلى سياسات التوزيع العشوائي لعائدات النفط في مجال الضبط السياسي للسيطرة على المجتمع انطلاقا من الدور التاريخي الذي تلعبه الدولة الريعية في كل مرة من أجل مواجهة أثار أزماتها الاقتصادية واستغلالها لعامل الانفتاح السياسي، فان خطورة الأوضاع الداخلية والإقليمية السائدة في هذه المرحلة قد مثلت هي الأخرى من أهم عوامل رفض التغيير السياسي ، سواء أكان ذلك نتيجة التعقيدات الموجودة على مستوى هرم السلطة وحساسية التدخل الخارجي في الشأن الداخلي أو بسبب خوف القوى الخارجية نفسها من تغيير موازين القوة الإقليمية عن طريق الديمقراطية، حيث إذا كان مطلب التغيير السياسي قد ارتبط من الناحية الخارجية بطبيعة العقيدة الدبلوماسية والعسكرية واحتمالات الأخطار الخارجية ، فان الرهان الداخلي على مستوى الخروج من الأزمة ، قد تمركز بشكل كبير على الدور التنظيمي الذي تتمتع به المؤسسة العسكرية وليس على محتوى المشروع السياسي والاجتماعي الذي تمتلكه الطبقة السياسية، رغم أهمية مبدأ أولوية السياسي عن العسكري الذي تمخض عنه مؤتمر الصومام عام ١٩٥٦ إبان الثورة التحريرية ودور مطلب مرافقة الجيش لمرحلة الانتقال الديمقراطي في مرحلة حكم ما بعد بوتفليقة. ولهذا ظلت عملية التأجيل الديمقراطي في اعتقادنا رهينة إصلاحات جزئية شكلية غرضها الأساسي هو إطالة عمر النظام وتجميل واجهته السياسية بتغييرات رمزية ثم فرض نظام التعددية الحزبية في شكل أحادية سياسية وأخيرا تمرير السياسات الاجتماعية والاقتصادية وفق منطق التوازنات والضغوطات والحسابات الظرفية الداخلية والخارجية.

.

قائمة الهوامش:

(١)امتدت فترة حكمه من ابريل ١٩٩٩ إلى ٢ أبريل/ نيسان ٢٠١٩ بعد تقديم استقالته على اثر رفض شعبي لترشحه إلى عهدة رئاسية خامسة ومطالبة بتنحية جميع رموز نظامه السياسي ومحاكمتهم بسبب الفساد المالي والسياسي ، وبذلك يكون الحراك الشعبي الذي بدأ في ٢٢ فبراير/ شباط ٢٠١٩ قد أنهى فترة حكم دامت ٢٠سنة وبعد محاولة لتمديدها خمس سنوات أخرى. علما ان الترشح للعهدة الخامسة كان في فبراير ٢٠١٩ والانسحاب من الترشح وتأجيل اجراء الانتخابات الرئاسية المقررة في أبريل ٢٠١٩ كان في أذار/ مارس ٢٠١٩.

(٢) ناصر الدين سعيدوني ، الجزائر منطلقات وأفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط١ ،بيروت ، دار الغرب الإسلامي،٢٠٠٠،ص ١٧٨.

(٣) عادة ما ترتبط إشكالات مفهوم السلطة السياسية بموضوع القدرة على التأثير بالنسبة للأشخاص أو الأحداث من خلال استخدام مجموعة من الوسائل الخاصة بالإقناع والإكراه قصد توجيه السلوك وتحقيق الأهداف والغايات وتأمين الطاعة للمزيد أنظر:

Lahouari addi , Etat et pouvoir approche méthodologique, alger, office des publications universitaires, P16-30

(٤)حسن ملحم ، التحليل الاجتماعي للسلطة ، الجزائر، منشورات دحلب ،(د س ط)، ص٢٣٤-٢٣٥.

(٥) خميس حزام والي، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع اشارة الى تجربة الجزائر، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٨، ص٢٣.

(٦) حسن ملحم، نفس المرجع ، ص٤٤-٤٥

(٧) ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على ابواب الالفية الثالثة، بغداد ، بيت الحكمة ،٢٠٠١، ص١٦٨-١٧٥.

(٨) حسن ملحم، نفس المرجع ، ص٦٨

(٩)عزمي بشارة »في الثورة والقابلية للثور « ، سلسلة(دراسات وأوراق بحثية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، ٢٠١١ ، ص٧١-٧٢.

(١٠) بلقاسم بوقره ، من الاستبداد الشرقي إلى النظام العالمي الجديد (التاريخ الاجتماعي للجزائر تحت المجهر) ، ط٢، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٨،ص٢٠٦.

(١١) أحمد ناصوري » النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية « ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٤، العدد الثاني ، ٢٠٠٨، ص٣٨١-٣٨٤.

(١٢) أندرياس فير ايكه ، بيرند مايرهوفر،فرانتس كوهوت ،اطلس العلوم السياسية، ترجمة سامي ابويحي، بيروت ، المكتبة الشرقية ،٢٠١٢، ص٨٥.

(١٣) ثناء فؤاد، أليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٤،ص٦٧.

(١٤) خميس حزام والي، نفس المرجع ، ص٤٣-٤٧

(١٥) حسنين توفيق ابراهيم ، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٥،ص٩٠-٩٩ .

(١٦) تتمثل أهداف ثورة التحرير الوطنية في تحقيق الاستقلال الوطني وإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية ضمن إطار المبادئ الإسلامية واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني بالإضافة إلى تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي كما تتميز هذه الثورة بكونها ليست طبقية ولم تأت نتيجة توافق سياسي وحزبي وأن الالتحاق بها كان من مختلف الفئات الاجتماعية والتشكيلات السياسية .... أنظر / فاضلي إدريس، حزب جبهة التحرير الوطنيFLN عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر ١٩٥٤-٢٠٠٤ ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ٢٠٠٤ ، ص ٨٧-٩١.

(١٧) من مميزات هذه المرحلة : تحديد وحدة الهدف في تحقيق الاستقلال وإقامة جمهورية ديمقراطية واجتماعية وإدانة المصالية وإيديولوجية الإدماج ، إنشاء مجلس وطني للثورة ولجنة للتنسيق والتنفيذ تحولت في عام ١٩٥٨ إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA، بالإضافة إلى بروز خلافات وصراعات بين الأعضاء بسبب مبدأ أولوية الداخل على الخارج la primauté de l'intérieur sur l'éxtérieur والسياسي على العسكري le primat du politique sur le militaire ، وضعف الحكومة المؤقتة وصراعها الخفي مع قيادة الأركان ... مما أدى إلى بروز أزمة صيف ١٩٦٢ فيما بعد . أنظر على سبيل المثال / الأمين شريط ،التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية(١٩١٩-١٩٦٢)،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٨ ، ص ٨٥ وما بعدها .وكذلك:

Gilbert Meynier. Histoire intérieure du FLN1954-196 , Alger, casbah editions, 2003 ,p275 à suiv. et Leila Benammar Benmansour , La Crise de L'été 1962 , Alger , ,2011 ,p18 à suiv.

(١٨) يفسر البعض على سبيل المثال العلاقة (الشعورية – الذهنية) مع المؤسسات والأملاك العامة بمفهوم "البايلك Beylek " الموروث عن العهد التركي وارتباطاته الثقافية بالاستعمار الفرنسي ... أنظر / عشراتي سليمان ،الشخصية الجزائرية الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٢،ص١٨٨–١٩٠.

)١٩) لقد أفضى الصراع على السلطة في مرحلة توطيد الدولة بعد الاستقلال إلى بروز نظام أحادي يتميز بديكتاتورية رئاسية وصلاحيات واسعة من خلال دستور تسوية وواجهة De Compromis Et De Facade (دستور سبتمبر١٩٦٣) ، و فترة حساسة من الصراع على السلطة والخلافات الإيديولوجية بين أنصار اتجاهات الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية (الاشتراكية) والتوترات المدنية والعسكرية.. مما أفقد الشرعية السياسية للنظام وعجل بعملية الانقلاب عليه في عام ١٩٦٥ باسم الشرعية الثورية وبناء الدولة من القاعدة Costruction De l'Etat par la Base(دستور ١٩٧٦) . أما مرحلة الانفتاح والتعددية فقد أسفرت من جهتها على دستور أزمة Constitution de Criseفي فبراير ١٩٨٩ يدعم الليبرالية السياسية والتعددية الحزبية بمرحلة انتقالية Une Période Transitoire تمتد من جانفي / ١٩٩٢ الى غاية صدور دستور جديد في نوفمبر/ ١٩٩٦... للمزيد حول هذه الدساتير والأوضاع المصاحبة لها أنظر/ Abdallah bougoufa, Le droit constitutionnel histoire et constitutions de la république algerienne(La mémoires Historique–Politique–Juridique),algerie, dar elhouda,2008,P38àsiuv.

)20(.) حول علاقة الجيش بالسلطة قبل وبعد الاستقلال أنظر مثلا/

Abdelkaer Yefsah, « L'armée et le pouvoir en algérie de 1962 à 1992 », revue du monde musulman et de la méditeranée, vol 65, N 1, 1992, p78–86 .

(٢١) انظر أسباب الانتقال الديمقراطي وعوامل فشله في هذه المرحلة :

Madjid Benchikh, « Les obstacles au processus de démocratisation en Algérie », revue du monde musulman et de la méditerranée,V 65,N1,1992,P107–114

(٢٢)Khaled chaib , bouteflika le president et son bilan le defi, 4 editions, Alger, les editions elhikma, 2004,p70.

(٢٣) ثناء فؤاد، المرجع نفسه، ص١٥٤-١٥٦

(٢٤)بشير محمد الخضرا، النمط النبوي –الخليفي في القيادة السياسية العربية ..والديمقراطية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٥، ص٥٢٧-٥٣٠.

(٢٥)Gene Sharp, de la dictature à la démocratie un cadre conceptual pour la liberation , traduit de l'américain par Dora Atger,paris,l'harmattan,2009,p62-64 .

(٢٦) مصطفى هميسي، من بربروس الى بوتفليقة كيف تحكم الجزائر؟ الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص٤١٦ ومابعدها.

(٢٧) انظر/ حوار مع الرئيس السابق الشاذلي بن جديد مع مجلة صوفيا للدراسات الاسياوية (اليابانية) في صحيفة الخبرعدد ١٦/ ١٠/٢٠١٢، ص٦-٧.

(٢٨) عمر صدوق، أراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،١٩٩٥، ص٧٢.

(٢٩) المرجع نفسه، ص٩٤

(٣٠) فوزي أوصديق، النظام الدستوري الجزائري ووسائل التعبير المؤسساتي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،٢٠٠٨ ،ص٣٧.

(٣١) اشتملت الاصلاحات الجزئية على بعض الجوانب الشكلية القانونية بهدف التكيف مع متطلبات المرحلة الجديدة وتمديد عمر النظام لفترة أخرى ، كتعديل قوانين الاحزاب السياسية(قانون عضوي رقم ١٢- ٠٤ مؤرخ في ١٢ ينـاير سنـة ٢٠١٢) والجمعيات (قانون رقم ١٢- ٠٦ مؤرخ في ١٢ يناير سنة ٢٠١٢) والإعلام (قانون عضوي رقم ١٢- ٠٥ مؤرخ في ١٢ يناير سنة ٢٠١٢)وقانون الانتخابات (قانون عضوي رقم ١٢- ٠١ مؤرخ في ١٢ يناير سنة٢٠١٢) ،و استحداث هيئة وطنية للإشراف على الانتخابات وتنظيمها تتكون من قضاة وممثلي الأحزاب .. بالإضافة إلى ترقية حقوق المرأة السياسية و تنظيم انتخابات تشريعية ومحلية في نفس العام، وتغيير بعض الشخصيات المحسوبة على النظام في العديد من مواقع المسؤلية كالوزراء والولاة ورؤساء الأحزاب والسفراء ....

(٣٢) بسبب انشاء أحزاب سياسية (٧ احزاب) قبل تنظيم تشريعيات ٢٠١٢ من رحم احزاب قديمة كحزب تجمع امل الجزائر(تاج) الذي جاء من حركة حمس الاسلامية و فاز بمقاعد برلمانية في الانتخابات التشريعية بل واصبح من اهم احزاب التحالف الرئاسي الموالية للسلطة رفقة الحركة الشعبية الجزائرية ، وجبهة التغيير الوطني التي اندمجت فيمابعد مع حركة حمس ، بالاضافة

الى انشاء حزب العدالة والتنمية بقيادة عبد الله جاب الله واحزاب اخرى كحزب الحرية والعدالة وجبهة المستقبل ، وحزب جيل جديد .... وغيرها. علما ان عملية انشاء الاحزاب كانت مجمدة منذ ١٩٩٩ ولم تظهر إلا بعد أحداث الربيع العربي كما انه سرعان ماتم تقييد تأسيسها من جديد الى غاية أفريل ٢٠١٩ بعد استقالة الرئيس بوتفليقة واندلاع حراك سياسي شعبي يطالب بالتغيير الشامل لجميع رموز النظام والإعلان من جديد عن اعتماد أحزاب وجمعيات وطنية اخرى ، ونفس الشيء بالنسبة للنشاط النقابي المستقل..

(٣٣) حسب الامينة العامة لحزب العمال برلمان ٢٠١٢ مزيف ولايمثل سوى ٢٠ بالمائة من الشعب وان اغلب اعضائه من رجال الاعمال وبارونات الاستيراد .(الخبر، عدد ٢٠١٢/١١/١٣، ص٢).

(٣٤) انظر مثلا ماقاله رئيس حزب جبهة التحرير الوطني السابق عبد العزيز بلخادم في : الشروق عدد ٢٠١٢/١١/١٣ ص٥.

(٣٥) طيب تيزيني ، (أسئلة الإصلاح الوطني الديمقراطي العربي : سوريا نموذجا) ، المستقبل العربي ، عدد ٣١٨، أوت ٢٠٠٥، ص ٨٣.

(٣٦) انظر / كريبش نبيل، »بعض أوجه التضارب والانسجام بشأن الأزمة السورية: موقف الجزائر والجامعة العربية نموذجا « ، المجلة الافريقية للعلوم السياسية، مجلد ٣ ،عدد ١، ٢٠١٤.

(٣٧) انظر/ الحوار مع رئيس الحكومة السابق احمد بن بيتور في صحيفة الخبر عدد ١٠-١٢-٢٠١٢،ص٢.

(٣٨) لقد جاءت هذه البرامج بغرض النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة تحديات البطالة والتضخم و والفقر وتحسين ظروف معيشة السكان غير انه رغم المبالغ المالية الضخمة التي رصدت لها لم تتمكن من تحقيق الاهداف المرجوة منها بسبب الفساد وغياب الرقابة وضعف نسبة الصادرات خارج المحروقات (٢%) وتاخر عملية انجاز المشاريع وندرة العقار... انظر/عبد الرحمن تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق، الجزائر ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص٢٠٦ ومابعدها.

(٣٩) تبرز حالة التدهور الاقتصادي والاجتماعي خلال هذه المرحلة في جوانب كثيرة كانخفاض الاجور، ارتفاع حجم البطالة في اوساط الشباب وحاملي الشهادات ، ضعف النمو الاقتصادي،عدم تسديد القروض والضرائب، حيث بلغ حجم القروض الغير محصلة من القطاع الخاص في عام ٢٠١٥ حوالي ١٠٠ مليار دولار اما حجم الضرائب فقد بلغ ١٢٥ مليار دولار (الشروق ،عدد٢٠١٨/٣/٣١،ص٣).

(٤٠) الخبر ،عدد ٩ /٩/ ٢٠١٧ ، ص١٥.

(٤١) ترتبط الجوانب المالية للازمة الاقتصادية خلال هذه الفترة بعوامل كثيرة كالانخفاض المستمر لحجم الاحتياطي النقذي من العملة الصعبة ، وارتفاع حجم اموال السوق الموازية (حوالي ٢٠ مليار دولار)، وتدني قيمة العملة الوطنية وطبعها، بالاضافة الى عجز الميزان التجاري بسبب ضعف مداخيل التصدير وارتفاع حجم الواردات.

(٤٢) أنظر/ علي بن محمد ، في: اسماعيل الشطي (واخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦ ، ص١٣١

(٤٣) عماد الشيخ داود ، (العدل لتحقيق مصلحة عموم الأفراد) ، في: اسماعيل الشطي (واخرون)، نفس المرجع السابق الذكر، ص١٦٥.

(٤٤) يمكن الاشارة هنا الى ان ضغوطات الهجرة غير الشرعية قد ارتبطت بعمليات الترحيل التي طالت الالاف من المهاجرين الافارقة مند ٢٠١٥ نحو بلدانهم الاصلية كالنيجر وغينيا ومالي ، بينما ركزت جوانب معالجتها على التحديات التي افرزتها هذه الظاهرة من الناحية القانونية والامنية والتنموية كالاحصاء والاقامة والعمل والعبور...وغيرها.

(٤٥) تتمثل التدخلات الاجنبية بشكل خاص في التدخل الفرنسي والامريكي في منطقة الساحل بالاضافة الى التدخلات الدولية الكثيرة التي تعرفها دولة ليبيا مند سقوط نظام حكم معمر القدافي في عام ٢٠١١.

(٤٦) حول الاستراتيجية الامنية والعسكرية على مستوى المناطق الحدودية أنظر مثلا/ Abdennour Ben Antar , « Sécurité aux frontiéres : Portée et Limites de la stratégie algériénne »,in :https://anneemaghreb.revues.org/2712 Lang=en. علما ان استراتيجية التنسيق الأمني في المناطق الحدودية بين دول الجوارلا تركزفقط على الجوانب الامنية والاستخباراتية وإنما تمتد أيضا إلى الجوانب التنموية وتشجيع المبادلات الاقتصادية والتجارية وحركية الاشخاص كما حدث مؤخرا مع تونس عندما تم تزويد المدينة الحدودية التونسية"ساقية سيدي يوسف" بالغاز الجزائري باسعار تفاضلية .

(٤٧) بسبب شساعة الحدود البرية(أكثر من ٦ ألاف كم)والبحرية (١٦٠٠ كم) و طبيعة الموقع الاستراتيجي الذي يربط البلاد بمجموعة من الدول الأروبية والمغاربية والإفريقية ويتطلب المزيد من التعاون المشترك من أجل تنمية المناطق الحدودية(٩ مناطق و٥٨ بلدية) التي تمثل أكثر من ٢ %من مساحة البلاد أغلبها في الجنوب (حوالي ٩٣ %) ، وتعاني من مشاكل كتغيرات المناخ و التخلف وانعدام الأمن وتدفق الهجرة غير الشرعية ...وغيرها. أنظر : تهيئة وتنمية

المناطق الحدودية أولوية وطنية، المكونات الأساسية لمخطط العمل للتهيئة وتنمية المناطق الحدودية الجنوبية، الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم . في:

http://www.interieur.gov.dz/images/ANAAT.pdf.(

(٤٨) لقد ارتفعت في الفترة ٢٠١٤–٢٠١٨ مبيعات السلاح للجزائر بأكثر من ٧%حسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام مقارنة بفترة ٢٠٠٩–٢٠١٣ ، كما ارتفعت واردات الشرق الأوسط بنسبة ٨٧ في المائة عكس واردات الأمريكيتين التي انخفضت إلى (–٣٦ %) وأوروبا (–١٣ %) وأفريقيا (–٦,٥ (%. علما أن ٣٥ % من واردات السلاح كانت من نصيب خمسة دول هي :المملكة العربية السعودية والهند ومصر وأستراليا والجزائر ، أما الدول المصدرة الكبرى للسلاح في هذه الفترة فتتمثل في خمس دول كذلك هي: الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وألمانيا والصين.–https://reliefweb.int/report/world/trends–international– arms–transfers–2018

(٤٩) أنظر/ مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر/ ٢٠١٧www.premier.ministre.gov.dz:

(٥٠)youcef Benzatat, « qui gouverne l'Algérie », le quotidien d'Oran, 24 aout 2017,p10

(٥١) حديث الرئيس في مايو ٢٠١٢ عن نهاية جيل الثورة "Notre génération est finie" بمناسبة الاحتفال بذكرى أحداث ٨ ماي ١٩٤٥ التاريخية في ولاية سطيف .

(٥٢) الدولة حسب رئيس الحكومة الأسبق" أحمد بن بيتور" تعيش حالة تميع من خلال خمسة مؤشرا ت هي : الركود والجهل، عبادة الأشخاص، الفساد، انحصار عملية اتخاذ القرارات في عدد من الأشخاص بدل المؤسسات ، تفتيت الأقطاب داخل السلطة ،(أنظر الحوار : الخبر، عدد ٢٠ /٢٠١٧/٩ ، ص٢) .

(٥٣) انظر:(الخبر، عدد ١٩ /٢٠١٣/٢ ،ص ٤) .

(٥٤)تجديد الخطاب وتطويره ينبغي أن يكون على مجموعة من المستويات مادام الخطاب ليس إلا ممارسة خصوصية واستقلالية و سلسلة منتظمة من الحوادث بالاضافة الى كونها ساحة للعقل والصراع والرغبة ومسرحا للاستثمار وفضاء للانتشار والتأثر.... أنظر/ عبد العزيز العيساوي . ميشال فوكو ، المعرفة والسلطة . بيروت، ط١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٤ ، ص٢٢.

(٥٥)ZahirBenmostepha, « Comment L'argent sale est recyclé » in : http://www.liberte –algerie.com/ actualite

(٥٦)Mohammed Hachemaoui, « La corruption politique en algérie : l'envers de l'autoritarisme », in :www.esprit.presse.fr.

(٥٧) يمكن للهيئات الرقابية تحقيق مبدأ الشفافية والمحاسبة من خلال تفعيل دور اللجنة المستقلة لمراقبة وتنظيم الانتخابات ، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، الرقابة الشعبية رقابة وسائل الاعلام.، لجان التحقيق البرلمانية...وغيرها

(٥٨)Programme Du Candidat Monsieur Abdelaziz Bouteflika 2014-2019,Election Présidentielle Du 17 Avril 2014 .

(٥٩)Farid Alilat, « Députés Cherchent électeurs »,Jeune Afrique,N2937,du 23 au 29 avril 2017,p40-42.

(٦٠)Djamel Labidi , « Bourgeoizie d'Etat contre bourgeoisie privée »,Le Quotidien d'0ran,24 aout 2017,p5-6.

(٦١)Tahar Mansour, « Votre gouvernement ne vous abondonnera jamais »,El-Djazair.com ,N 103 ,janvier207,p8-12.

(٦٢)Réformes politiques » Ou Verrouillage Supplémentaire de la société civile et du champ politique? Une Analyse critique. in :www.algeria-watch.org/pdf. »

List of Sources and reference:

i. His reign lasted from April 1999 to April 2, 2019 after his resignation following the popular rejection of his candidacy to a fifth presidential term and demanding the removal and trial of all symbols of his political system due to financial and political corruption, and thus the popular movement that began on February 22, 2019 He has ended his 20-year sentence and after trying to extend it for another five years. Note that the candidacy for the fifth term was in February 2019, the withdrawal from the candidacy and the postponement of the presidential elections scheduled for April 2019 was in March 2019.

ii. Nasir al-Din Sa`idouni, Algeria: Prospects and Prospects for Approaches to the Algerian Reality through Historical Issues and Concepts, I 1, Beirut, Dar Al-Gharb Al-Islami, 2000, p. 178.

iii. Issues of the concept of political power are usually related to the issue of the ability to influence for people or events through the use of a set of means of persuasion and coercion in order to direct behavior and achieve goals and objectives and secure obedience. For more see:

iv. Lahouari addi, Etat et pouvoir approche méthodologique, alger, office des publications universitaires, P16-30

v. Hassan Melhem, Social Analysis of the Authority, Algeria, Dahlab Publications, (DCT), pp. 234-235.

vi. Khamis Hizam Waly, The Problem of Legitimacy in Arab Political Systems with Reference to the Algeria Experience, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2008, p. 23.

vii. Hassan Melhem, ibid., Pp. 44-45

viii. Thamer Kamel, The State in the Arab World at the Gateway to the Third Millennium, Baghdad, House of Wisdom, 2001, pp. 168-175.

ix. Hassan Melhem, ibid., P. 68

x. Azmi Bishara, "On Revolution and Capability of the Revolution," Series (Studies and Research Papers), Arab Center for Research and Policy Studies, Doha Institute, 2011, pp. 71-72.

xi. Belkacem Bougara, From Eastern Tyranny to the New World Order (The Social History of Algeria under the Microscope), 2nd edition, Algeria, University Press Office, 2008, p. 206.

xii. Ahmad Nassouri, "The Political System and the Debate of Legitimacy and Legitimacy", Damascus Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 24, Second Issue, 2008, pp. 381-384.

xiii. Andreas Veer Akeh, Bernd Mayrhofer, Franz Kohut, Atlas of Political Science, translation by Sami Abuaihi, Beirut, Eastern Library, 2012, p. 85.

xiv. Thanaa Fouad, Mechanisms of Democratic Change in the Arab World, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2004, p. 67.

xv. Khamis Hizam Waly, ibid., Pp. 43-47

xvi. Hassanein Tawfiq Ibrahim, Arab Political Systems Modern Trends in Their Study, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2005, pp. 90-99.

xvii. The goals of the national liberation revolution are to achieve national independence and establish a social democratic state within the framework of Islamic principles and respect for all fundamental freedoms without ethnic or religious discrimination in addition to achieving North Africa's unity in its natural Arab and Islamic framework as this revolution is distinguished by being not class and has not produced a result Political and partisan consensus and that joining it was from various social groups and political formations .... See / Fadli Idris, FLN Party Title Revolution and Country Guide November 1954-2004, Algeria, University Press Office 2004, pp. 87-91.

xviii. Among the advantages of this stage: defining the unity of the goal in achieving independence and establishing a democratic and social republic and condemning the interests and ideology of inclusion, the creation of a National Revolution Council and a coordination and implementation committee that in 1958 transformed into an interim government of the Algerian Republic of GPRA, in addition to the emergence of disputes and conflicts between members due to the principle The primacy of the interior on the outside is la primauté de l'intérieur sur l'éxtérieur and the politician over the military le primat du politique sur le militaire, the weakness of the interim government and its hidden struggle with the chief of staff ... which led to the emergence of the summer crisis of 1962 later. See, for example, Al-Amin Bar, Party plurality in the experience of the national movement (1919-1962), Algeria, University Press Office, 1998, p. 85 and beyond.

xix. Gilbert Meynier. Histoire intérieure du FLN1954-196, Alger, casbah editions, 2003, p275 à suiv. et Leila Benammar Benmansour, La Crise de L'été 1962, Alger,, 2011, p18 à suiv.

xx. Some explain, for example, the relationship (emotional - mental) with public institutions and properties in the concept of "Beylek" inherited from the Turkish era and its cultural ties to French colonialism ... See / Ashrayati Suleiman, the Algerian historical and historical personality and cultural determinants, Algeria, Publications Board University, 2002, pp. 188-190.

xxi. The struggle for power in the stage of state consolidation after independence led to the emergence of a unified regime characterized by a presidential dictatorship and wide powers through a constitution constitution and a interface of De Compromis Et De Facade (September 1963 constitution), a sensitive period of power struggle and ideological differences between supporters of democratic trends Liberalism, social (socialist) democracy, civil and military tensions ... which lost the political legitimacy of the regime and precipitated the coup d'état against it in 1965 in the name of revolutionary legitimacy and state-building from the base Costruction De l'Etat par la Base (Constitution of 1976). As for the stage of openness and pluralism, it resulted, on its part, in the Constitution de Crise Crisis in February 1989 supporting political liberalism and party pluralism in a transitional period Une Période Transitoire extending from January 1992 until the issuance of a new constitution in November 1996 ... For more about these constitutions and their accompanying conditions See / Abdallah bougoufa, Le droit constitutionnel histoire et constitutions de la république algerienne (La mémoires Historique-Politique-Juridique), algerie, dar elhouda, 2008, P38àsiuv(٢٠) . .

xxii. Abdelkaer Yefsah, "L'armée et le pouvoir en algérie de 1962 à 1992", revue du monde musulman et de la méditeranée, vol 65, N 1, 1992, p78-86.

xxiii. See the reasons for the democratic transition and its failure factors at this stage:

xxiv. Madjid Benchikh, "Les obstacles au processus de démocratisation en Algérie", revue du monde musulman et de la méditerranée, V 65, N1,1992, P107-114

xxv. Khaled chaib, bouteflika le president et son bilan le defi, 4 editions, Alger, les editions elhikma, 2004, p70.

xxvi. Thanaa Fouad, ibid., Pp. 154-156

xxvii. Bashir Muhammad Al-Khadra, The Prophetic-Khulif Style in Arab Political Leadership and Democracy, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2005, pp. 527-530.

xxviii. Gene Sharp, de la dictature à la democratie un cadre conceptual pour la liberation, traduit de l'américain par Dora Atger, paris, l'harmattan, 2009, p62-64.

xxix. Mostafa Hamissi, from Barbaros to Bouteflika, how do you rule Algeria? Algeria, Dar Houma for Printing, Publishing and Distribution, 2011, pp. 416 and beyond.

xxx. See / Interview with former President Al-Shazly bin Jadeed with Sofia Journal of Asian Studies (Japanese) in Al-Khobar newspaper, No. 16/10/2012, pp. 6-7.

xxxi. Omar Saduq, Political and Legal Opinions in Some Crisis Issues, Algeria, University Press Office, 1995, p. 72.

xxxii. Ibid., P. 94

xxxiii. Fawzi Ousdik, Algerian Constitutional System and Institutional Expressions, Algeria, University Press Office, 2008, p. 37.

xxxiv. Partial reforms included some formal, legal aspects with the aim of adapting to the requirements of the new stage and extending the life of the system for another period, such as amending the laws of political parties (Organic Law No. 12-12 of January 12, 2012) and associations (Law No. 12-12 of January 12, 2012) and the media (Organic Law No. 12-05 of January 12, 2012) and the Electoral Law (Organic Law No. 12-01 of January 12, 2012), and the creation

of a national body to supervise and organize elections consisting of judges and party representatives. In addition to promoting women's political rights, organizing legislative and local elections in the same year, and changing some of the figures affiliated with the system in many positions of responsibility, such as ministers, governors, heads of parties, and ambassadors....

xxxv. Because of the establishment of political parties (7 parties) before organizing the 2012 legislation from the womb of old parties, such as the Amal Gathering Algeria (Taj) party, which came from the Islamic Hamas movement and won parliamentary seats in the legislative elections, and even became one of the most important parties of the presidential coalition loyal to the authority, accompanied by the movement The Algerian people, the National Change Front, which subsequently merged with the Hamas movement, in addition to establishing the Justice and Development Party led by Abdullah Jaballah and other parties such as the Freedom and Justice Party, the Future Front, and the New Generation Party .... and others. Note that the process of establishing parties was frozen since 1999 and did not appear until after the events of the Arab Spring, as soon as its establishment was restricted again until April 2019 after the resignation of President Bouteflika and the outbreak of a popular political movement calling for a comprehensive change of all symbols of the system and the announcement again of the adoption of national parties and associations Others, and the same is true for independent trade union activity.

xxxvi. According to the Secretary General of the Workers' Party, Parliament of 2012 is fake and represents only 20 percent of the people and that most of its members are businessmen and import barons (Al-Khobar, No. 11/11/2012, p. 2).

xxxvii. See, for example, what the former National Liberation Front leader Abdelaziz Belkhadem said in: Al-Shorouk No. 13/11/2012, p. 5.

xxxviii. Taib Tizini, (The Questions of Arab National Democratic Reform: Syria as an Example), The Arab Future, No. 318, August 2005, p. 83.

xxxix. See / Kreibsh Nabil, "Some Conflicts and Harmony Concerning the Syrian Crisis: The Position of Algeria and the Arab League as a Model", African Journal of Political Science, Volume 3, No. 1, 2014.

xl. See / The dialogue with the former Prime Minister, Ahmed bin Petour, in Al-Khobar newspaper No. 10-12-2012, p. 2.

xli. These programs came for the purpose of promoting economic and social development, facing the challenges of unemployment, inflation, poverty and improving the living conditions of the population, but despite the huge financial sums allocated to them, they were unable to achieve the desired goals due to corruption, lack of supervision, and a weak rate of exports outside of fuel (2%).) The delay in the process of completing projects and the scarcity of real estate ... See / Abd al-Rahman Toumi, Economic Reforms in Reality and Prospects, Algeria, Dar Al-Khalduniyah for Publishing and Distribution, 2011, p. 206 and beyond.

xlii. The state of economic and social deterioration emerges during this stage in many aspects, such as low wages, high unemployment among young people and certificate holders, weak economic growth, non-payment of loans and taxes, as the volume of unpaid loans from the private sector in 2015 reached about 100 billion As for the size of taxes, it reached 125 billion dollars (Al-Shorouk, No. 3/31/2018, p. 3).

xliii. Al-Khobar, No. 9/9/2017, p. 15.

xliv. The financial aspects of the economic crisis are associated with many factors such as the continuous decline in the size of the reserve reserve from the hard currency, the high volume of parallel market funds (about 20 billion dollars), the low value and nature of the national currency, in addition to the deficit of the trade balance due to weak export revenues and high Volume of imports.

xlv. See / Ali bin Muhammad, in: Ismail Al-Shatti (and others), Corruption and Good Governance in the Arab Countries, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2006, p. 131.

xlvi. Imad Sheikh Dawood, (Justice to achieve the interest of the general public), in: Ismail Al-Shatti (and others), ibid., P. 165.

xlvii. It can be pointed out here that the pressures of illegal immigration have been linked to the deportations that affected thousands of African migrants since 2015 towards their countries of origin, such as Niger, Guinea, and Mali, while aspects of their treatment focused on the challenges that this phenomenon has generated legally, security and development, such as statistics, residence, work and transit ... and others.

xlviii. Foreign interference is particularly represented by French and American interference in the Sahel region, in addition to the many international interventions that the country of Libya has known since the fall of Muammar Al-Qaddafi's regime in 2011.

xlix. On security and military strategy at the border area, see, for example, Abdennour Ben Antar, “Sécurité aux frontiéres: Portée et Limites de la stratégie algériénne”, in: https: //anneemaghreb.revues.org/2712 Lang = en. . Note that the strategy of security coordination in the border areas between the guarilla states focuses only on the security and intelligence aspects, but also extends to the developmental aspects and the encouragement of economic and commercial exchanges and the movement of people, as happened recently with Tunisia when the Tunisian border city "Sakiyet Sidi Youssef" was provided with Algerian gas at differential prices.

l. Because of the vast land borders (more than 6 thousand km) and marine (1600 km) and the nature of the strategic location that links the country with a group of European, Maghreb and African countries and requires more joint cooperation for the development of border areas (9 regions and 58 municipalities) that represent More than 2% of the country’s area, mostly in the

south (about 93%), suffers from problems such as climate change, underdevelopment, insecurity, and the flow of illegal immigration ... and others. See: The creation and development of border areas is a national priority, the basic components of the action plan for the preparation and development of southern border regions, the National Agency for the Preparation and Attraction of Territories. In: http://www.interieur.gov.dz/images/ANAAT.pdf.(

li. In the period 2014-2018, arms sales to Algeria increased by more than 7%, according to the Stockholm International Peace Research Institute compared to the period 2009-2013. Middle East imports increased by 87%, compared to imports from the Americas, which fell to (-36%) and Europe. (-13%) and Africa (-6.5 (%. Note that 35% of arms imports were attributable to five countries: Saudi Arabia, India, Egypt, Australia, and Algeria, while the major arms exporting countries during this period are represented in five countries as well: the states The United States, Russia, France, Germany and China. Https://reliefweb.int/report/world/trends-international-arms-transfers-2018

lii. See / The government's action plan to implement the President's program, September / 2017: www.premier.ministre.gov.dz

liii. youcef Benzatat, "qui gouverne l'Algérie", le quotidien d'Oran, 24 aout 2017, p10

liv. The President's speech in May 2012 about the end of the revolution generation "Notre génération est finie" on the occasion of the celebration of the memory of the historical events of May 8, 1945 in the state of Setif.

lv. The state, according to former Prime Minister Ahmed bin Petour, lives a state of liquefaction through five indicators: stagnation and ignorance, worship of persons, corruption, limitation of decision-making in a number of people instead of institutions, fragmentation of poles within the authority, (see dialogue : Al-Khobar, 9/20/2017, p. 2).

lvi. See: (Al-Khobar, No. 19/19/2013, p. 4).

lvii. The renewal and development of the discourse should be on a group of levels as long as the discourse is nothing but a private and independent exercise and a regular series of accidents in addition to being an arena for reason, conflict, desire, a stage for investment and a space for spread and influence .... See / Abdulaziz Al-Issawi. Michel Foucault, knowledge and power. Beirut, 1st floor, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, 1994, p. 22.

lviii. ZahirBenmostepha, "Comment L'argent sale est recyclé" in: http: //www.liberte –algerie.com/ actualite

lix. Mohammed Hachemaoui, "La corruption politique en algérie: l'envers de l'autoritarisme", in: www.esprit.presse.fr.

lx. Oversight bodies can achieve the principle of transparency and accountability by activating the role of the Independent Committee for Monitoring and Organizing Elections, the Accounting Council, the Supreme Court, People's Oversight and Media Control, Parliamentary Inquiry Committees ... and others.

lxi. Program Du Candidat Monsieur Abdelaziz Bouteflika 2014-2019, Election Présidentielle Du 17 Avril 2014.

lxii. Farid Alilat, «Députés Cherchent électeurs», Jeune Afrique, N2937, du 23 au 29 avril 2017, p40-42.

lxiii. Djamel Labidi, «Bourgeoizie d'Etat contre bourgeoisie privée», Le Quotidien d'0ran, 24 aout 2017, p5-6.

lxiv. Tahar Mansour, "Votre gouvernement ne vous abondonnera jamais", El-Djazair.com, N 103, janvier207, p8-12.

lxv. "Réformes politiques" Ou Verrouillage Supplémentaire de la société civile et du champ politique? Une Analyze critique. in: www.algeria-watch.org/pdf.